المملكة العربية السعودية
وزارة التعليـــم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمـــادة البحـث العلمـــي

رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

مجلة العلوم الشرعية

مجلة علمية دوريّة محكّمة

العدد الثاني والثمانون محرم 1448هـ يوليو 2026م
الجزء الثـــاني

أقوال الشيخ محمد الشاوي في بيان تحريف المعاني القرآنية- جمعاً ودراسة
د. عبد العزيز بن صالح الخزيم

شرح القسطّلاني على «صحيح مسلم»، ونسخه الخطيَّة
دراسةٌ وصفيَّة تحليليَّة
د. عبد الله بن محمد السحيم

رسالة: احترام الخبز للشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي (ت:1143هـ)
تحقيق وتخريج
د. أنس صلاح الدين حسن صبري

قضية الإضلال عند المعتزلة- عرض ونقد
د. محمد علي منصور مزروعه

إشكالية الهجرة من دار الإسلام حال العدوان
دراسة فقهية مقاصدية
د. منال علي العنزي

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
islamicjournal@imamu.edu.sa

المشرف العام:

الأستاذ الدكتور / أحمد بن سالم العامري

معالي رئيس الجامعة

نائب المشرف العام:

الدكتور / نايف بن محمد العتيبي

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير:

الأستاذ الدكتور / محمد بن حسن آل الشيخ

الأستاذ في قسم الفقه بكلية الشريعة

مدير التحرير:

الدكتور / محمد بن عبد الله المديميغ

الأستاذ المساعد في قسم الفقه بكلية الشريعة

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عادل بن مبارك المطيرات

الأستاذ في قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة الكويت

أ. د. علي ساموه

أستاذ الحديث – كلية العلوم الإسلامية

جامعة الأمير سونكلا – فطاني- تايلاند

أ. د. بكر زكي عوض

الأستاذ في قسم الدعوة – جامعة الأزهر- القاهرة

أ. د. عبد العزيز بن ناصر التميمي

الأستاذ في قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ. د. حسين عبد العال حسين محمد

أستاذ التفسير وعلوم القرآن - جامعة الأزهر- أسيوط

د. عبد الحميد عشاق

الأستاذ في قسم الفقه – جامعة القرويين - المغرب

أ. د. أحمد بن عبد العزيز السيد

أستاذ أصول الفقه – جامعة البحرين

أ. د. كنعان موستيش

الأستاذ في كلية الدراسات الإسلامية– جامعة سراييفو

د. حسام بن محمد الرثيع

أمين تحرير مجلة العلوم الشرعية- عمادة البحث العلمي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

التعريف بالمجلة:

مجلة علمية فصلية محكّمة متخصصة، تصدر عن عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أربع مرات في السنة، وتعنى بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة والرصينة التي تتوافر فيها مقومات البحث العلمي من حيث أصالة الفكر وجدَّته، ووضوح المنهجية وسلامتها، ودقة التوثيق والإحالات، المتعلقة بمجالات العلوم الشرعية من عقيدة وتفسير وحديث وفقه وأصول فقه وقواعد فقهية ودعوة وثقافة إسلامية وسياسة شرعية وما إلى ذلك مما يندرج تحت العلوم الشرعية.

الرؤيـــــــة:

مجلة علمية رائدة تُعنى بنشر النتاج العلمي للباحثين والدارسين في شتى مجالات العلوم الشرعية.

الرســـــــالة:

تسعى المجلة لتصبح مرجعاً علمياً للباحثين والدارسين في العلوم الشرعية، من خلال تحكيم البحوث العلمية ونشرها، ذات الأصالة والتميز والجِدَّة، وفق معايير مهنية عالية متميزة، وتحقيق التواصل العلمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين في علوم الشريعة.

الأهـــــــداف:

تتبنى مجلة العلوم الشرعية هدفاً عاماً هو: نشر البحوث الجيدة والمتميزة، والتي تعمل على إثراء علوم الشريعة والإسهام في النهوض بالبحث في العلوم الشرعية، وتحديداً فإن المجلة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. الإسهام في إثراء العلوم الشرعية والمكتبة الشرعية من خلال نشر البحوث والدراسات في شتى تخصصات علوم الشريعة.
2. إتاحة الفرصة للدارسين والباحثين والمفكرين في مجالات العلوم الشرعية بنشر نتاجهم العلمي والبحثي.
3. تبادل الإنتاج العلمي والمعرفي على المستوى الإقليمي والعالمي.
4. تسليط الضوء على النتاج العلمي المتميز وإبراز الاتجاهات البحثية الجديدة في مجالات العلوم الشرعية.
5. إدراج المجلة ضمن التصنيفات العالمية للمجلات.

قـــواعد النـــشر:

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العلوم الشرعية) دورية علمية محكمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة، وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط الآتية :

أولاً : يشترط في البحث ليقبل للنشر في المجلة:

- أن يتسم بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية، والمنهجية، والسلامة من الاتجاهات والأفكار المنحرفة.
- أن لا يكون قد سَبَقَ نشرُه، وأن لا يكون مستلاً من بحث أو رسالة أو كتاب، سواء كان ذلك للباحث نفسه، أو لغيره .
- أن لا يقل متوسط درجة تحكيمه عن 80% وأن لا تقل درجة المحكم الواحد عن75% .

أن يتم تعديل الملحوظات الواردة من المحكمين في مدة لا تتجاوز (20) يوماً.

- أن يكون في تخصص المجلة.

ثانياً : يشترط عند تقديم البحث:

- تعبئة نموذج طلب النشر المتضمن لإقرار الباحث بامتلاكه لحقوق الملكية الفكرية للبحث كاملاً، والتزامه بعدم نشر البحث إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير، أو مضي خمس سنوات على نشره.

ألا تزيد صفحات البحث عن (50) صفحة مقاس (A4) .

- أن يكون بنط المتن (17) Traditional Arabic، والهوامش بنط (13) وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرد).
- يقدم الباحث نسخاً إلكترونية، مع ملخصين باللغتين العربية والإنجليزية، لا تزيد كلماته عن مائتي كلمة، على أن يتضمن: عنوان البحث، واسم الباحث، والجامعة، والكلية، والقسم العلمي.
- أن تكون المراجع مرومنة.
- أن تكون الآيات القرآنية مكتوبة بخط المصحف النبوي الشريف من مصحف مجمع الملك فهد بالمدينة.
- تقديم البحث يتم عن طريق منصة المجلات العلمية على الرابط (https://imamjournals.org)

ثالثاً: التوثيق:

- توضع هوامش كل صفحة أسفلها على حدة.
- يُلحَق بآخر البحث فهرس المصادر والمراجع باللغة العربية، ونسخة منها بالأحرف اللاتينية (الرّومنة).
- توضع نماذج من صور المخطوط المحقق في مكانها المناسب.
- ترفق جميع الصور والرسومات المتعلقة بالبحث، على أن تكون واضحة جلية .

رابعاً: عند ورود الأعلام الأجنبية في متن البحث أو الدراسة فإنها تكتب بحروف عربية وتوضع بين قوسين بحروف لاتينية، مع الاكتفاء بذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة .

خامساً: تُحكَّم البحوث المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.

سادساً: التحكيم في المجلة خاضع للسرية التامة

سابعاً: الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن قناعة الباحث، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

سياسة النشر في مجلة العلوم الشرعية:

1. تَستقبِلُ المجلةُ البحوثَ في التخصُّصات التي تنتمي إليها، على مدار العام، من خلال منصة المجلات العلمية imamjournals.org ما عدا إجازة الصيف.
2. يجبُ على الباحث الإقرارُ بأن العمل العلميَّ المقدَّم أصيلٌ، ولم يتقدم به إلى أي وعاء نشرٍ آخر؛ إذ يُعَدّ تقديم البحث إلى أكثر من وعاء نشر في وقت واحد سلوكاً منافياً لأخلاقيات البحث العلمي.
3. يخضع البحثُ للفحص الأوّلي من خلال لجنةٍ من هيئة التحرير للتأكد من استيفائه للمتطلبات، والتزامه بأخلاقيات البحث العلمي، وأهليته للتحكيم، وقد تَرى اللجنةُ صلاحيته للتحكيم وقد ترى رفضه، دون التزام بإبداء مسوغات لذلك.
4. يُبلَّغ الباحثُ بصلاحية بحثه للتحكيم أو عدم صلاحيته في مدة لا تزيد عن أسبوع غالباً منذ وصول بحثه.
5. يحال البحث لمحكمَيْن اثنين من ذوي الاختصاص العلمي والمهارة البحثية، فإن قبلا البحث أجيز، وإن اختلفا في الحكم؛ يرسل البحث إلى محكم ثالث مرجِّح، أو تَفصِلُ فيه الهيئة بما تراه مناسباً.
6. تحكيم البحوث خاضع للسرية التامة، بعدم الإفصاح عن أسماء الباحثين أو المحكمين.
7. يُطلب من المحكم إبداء رأيه في البحث كتابةً وفق عناصر محددة، منها: وضوح أهداف البحث، مطابقة العنوان للمضمون، استيفاء المادة العلمية، العمق العلمي للبحث، الإضافة العلمية في مجال التخصص، الأمانة العلمية.
8. يلتزم المحكم بالاعتذار عن التحكيم إذا رأى أن البحث لا يناسب تخصصه الدقيق، أو أن وقته لا يتسع للتحكيم.
9. يستغرق تحكيم البحث من تاريخ وروده مدة لا تزيد غالباً عن شهر.
10. يلتزم المحكم بأن تكون ملاحظاته موجهة إلى البحث لا إلى شخصية الباحث، وأن يذكر فيها نقاط قوة البحث ونقاط ضعفه، والملحوظات التفصيلية، وفق نموذج التحكيم المعتمد.
11. تحتفظ هيئة التحرير بأسباب الرفض أحياناً في حال تم رفض البحث.
12. لا يحق لصاحب البحث المرفوض أن يتقدم به مرة أخرى إلى المجلة ولو أَجرَى عليه تعديلات.
13. الأولية في النشر للبحوث وفق تاريخ قبولها في المجلة، ولهيئة التحرير الحق في الاستثناء من ذلك.
14. يحق لهيئة التحرير إجراء تعديلات شكلية على البحث بما يتناسب مع نمط النشر في المجلة.
15. البحوث المنشورة في المجلة تمثل رأي الباحث ولا تمثل رأي الجامعة، ولا هيئة التحرير، ولا يتحملان أي مسؤولية قانونية ترد على هذه البحوث.
16. تؤول كل حقوق النشر للمجلة لمدة خمس سنوات من تاريخ قبول البحث، ولا يجوز للباحث نشر البحث قبل مضي هذه المدة في أيّ منفذِ نشرٍ آخر ورقيّاً أو إلكترونيّاً دون موافقة رئيس هيئة التحرير.
17. تَنشُرُ المجلةُ رقميّاً عبر منصة المجلات العلمية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
18. تلتزم المجلة باحترام حقوق الملكية الفكرية للباحثين، وبما يمنع الاعتداء على أفكار الآخرين بأي شكل من الأشكال.
19. لهيئة تحرير المجلة الحق في حذف البحث أو جزء منه بعد نشره، إذا وجدت فيه ما يستدعي ذلك.
20. تتيح المجلةُ الوصولَ المجاني لكافة البحوث المقبولة لديها بعد نشرها على منصة المجلات العلمية، مساهمة منها في نشر العلم وتعزيز التواصل البحثي مع المهتمين.

شرح القسطلّاني على «صحيح مسلم»، ونسخه الخطيَّة
دراسةٌ وصفيَّة تحليليَّة

إعداد:

د. عبد الله بن محمد السحيم

الأستاذ المساعد بقسم فقه السنة في كلية الحديث الشريف، الجامعة الإسلامية

المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية

The Commentary of Al-Qasṭallānī on "Ṣaḥīḥ Muslim" and Its Manuscripts:
An Analytical Descriptive Study

Prepared by:

Dr. Abdullah bin Muhammad Al-Suhaym

Assistant Professor, Department of Fiqh al-Sunnah, College of Hadith
The Islamic University of Madinah
Madinah - Kingdom of Saudi Arabia
aalsuhim@iu.edu.sa

تاريخ ورود البحث

٤/٨/١٤٤٦هـ – ٣/٢/٢٠٢٥م

تاريخ قبول البحث

٩/١٠/١٤٤٦هـ – ٧/٤/٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى جمع النسخ الخطيَّة لشرح القسطلاني على صحيح الإمام مسلمٍ، والإشارة إلى مواضع حفظها، ووصفها وصفًا يعرّف بما وقفت عليه منها، مع تتبُّع لما كُتب عن الشَّرح في كتب التراجم وبقيَّة المصادر، ومقارنته مع الموجود من هذا الشَّرح، مع إيجازٍ مختصرٍ لأهم معالم منهج الشَّارح في كتابه هذا.

منهج البحث: سلكت في جمع مخطوطات الشرح والمادة العلميَّة: (المنهج الاستقرائي)، وأما في عرض المادة العلمية وتحليلها ونقدها فقد سلكت (المنهج الوصفي التحليلي).

أهم النتائج والتوصيات: أنَّ مكتبات المخطوطات تحتفظ بعدة قطعٍ لهذا الشرح، (وهي: خمس قطعٍ متفرقاتٍ، منها نسخة مغربية تضمُّ ثلاثة أجزاءٍ، ومجموع ذلك سبع مجلداتٍ)، وقفتُ على ثلاث قطعٍ منها متفرقة -أحدها بخط القسطلاني، وأخرى نُسبت في الفهارس إلى مجهولٍ، لكن يسر الله عز وجل الكشف عنها-، ومجموع أوراقها (٩٥٥) ورقة، وتتناول شرح (١٠٣٥) حديثًا من «صحيح مسلمٍ»، وأنَّ الأحاديث التي سقط شرحها من أثناء ذلك لا تتجاوز (٢٧٠) حديثًا.

والقدر الذي وقفت عليه من هذا الشرح: يبتدئ من أول مقدمة صحيح مسلمٍ، وينتهي في أواخر كتاب الحج -مع خروم متعددة في أثنائه-، وهو متوافقٌ مع ما ذُكر في المصادر من أنَّ القسطلاني شرح نحو نصف صحيح مسلمٍ.

كما جاءت تسمية الشرح في أحد النسخ بـ«البدر المعلم»، وأما في المصادر فسُمِّي «منهاج الابتهاج» وَ «منهاج الديباج»، ولم يتحرَّر لي تقديم أحد هذه التسميات على غيرها.

وهذا الشَّرح في غاية الأهمية؛ وذلك بالنظر إلى أمورٍ؛ منها: تمكُّن الشارح ومنزلته بين شرَّاح السنَّة النبوية، وإلى كون الشرح مزجيًّا؛ ولا أعلم شرحًا مطبوعًا لصحيح مسلمٍ على الطريقة المزجيّة، وأنَّ القسطلاني شرع في كتابته عقِب فراغه من شرحه على البخاري.

وأوصي بالمسارعة إلى تحقيق هذا الشرح تحقيقًا علميًّا، وطباعته طباعةً تليق به، مع أهمية إعداد الدراسات العلميَّة التي تتناول مختلف الجوانب الإسنادية والمتنية التي بحثها وأوردها العلامة القسطلاني في شرحه هذا، إذ يعدُّ هذا الشرح موردًا خصبًا للكثير من الدراسات العلمية، ما دام أنه لم يُطبع بعدُ.

كما أوصي الباحثين بضرورة الفحص عن المخطوطات المنسوبة في الفهارس إلى (مجهولٍ)، ففيها مخبآتٌ من عيون التراث ونفائسه، وألا يركن الباحث إلى ظواهر الفهارس، فمع أهميتها لا تغني عن تتبع ما فيها وفحصه.

الكلمات المفتاحية: صحيح مسلم، شرح، شروح الحديث، القسطلاني.

Abstract

This research aims to collect the extant manuscripts of al-Qasṭallānī's commentary on Ṣaḥīḥ Imam Muslim, to identify their locations, and to describe the manuscripts that have been located. It also traces what has been written about this commentary in biographical works and other sources, compares this information with the manuscripts that are currently available, and presents a concise overview of the most important features of the commentator's methodology in this work.

Main Findings and Recommendations:

Manuscript libraries preserve several surviving portions of this commentary, namely five separate fragments, including a Moroccan manuscript consisting of three parts, making a total of seven volumes. Three of these fragments were examined: one written in al-Qasṭallānī's own hand, another attributed in manuscript catalogues to an unknown author but identified as part of this commentary, and a third fragment. These manuscripts contain 955 folios and include commentary on 1,035 hadiths, while the number of hadiths whose commentary is missing does not exceed 270.

The available portion of the commentary begins with the introduction to Ṣaḥīḥ Muslim and continues until the end of the Book of Hajj, with several gaps in between. This corresponds to what has been mentioned in the historical sources that al-Qasṭallānī wrote commentary on approximately half of Ṣaḥīḥ Muslim.

The commentary appears under different titles in the manuscripts and sources. In one manuscript it is entitled al-Badr al-Mu'allim, while in other sources it is referred to as Minhāj al-Ibtihāj and Minhāj al-Dībāj. It has not been possible to determine which of these titles is the most accurate.

This commentary is of great scholarly importance due to several factors, including the scholarly status of the commentator, his prominent position among the scholars who wrote commentaries on the Prophetic Sunnah, and the fact that the commentary follows the blended (mazjī) style. To the best of my knowledge, there is no printed commentary on Ṣaḥīḥ Muslim that follows this style. It is also significant that al-Qasṭallānī began writing this commentary immediately after completing his commentary on Ṣaḥīḥ al-Bukhārī.

The study recommends giving priority to producing a critical scholarly edition of this commentary and publishing it in a manner appropriate to its academic value. It also recommends conducting further academic studies on the isnād and matn issues discussed by al-Qasṭallānī in this work. Moreover, researchers are encouraged to re-examine manuscripts attributed in catalogues to unknown authors, as they may contain important works of Islamic heritage.

Keywords: Ṣaḥīḥ Muslim, commentary, Hadith commentaries, al-Qasṭallānī.

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فإنَّ «صحيح مسلمٍ» أحد الكتب «التي هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام»[(١)]، وقد تبوأ بينها مكانة عاليةً سامقةً، فاعتنى به الأئمة الأعلام عنايةً فائقةً، مختلفة الأوجه، متنوعة الجهات، ولا يكاد جانبٌ من الجوانب التي اشتمل عليها هذا الصَّحيح إلا تناوله العلماء بالعناية اللائقة، والحفاوة المستحقَّة، ويبرز في طليعة ذلك الشُّروح العلميَّة، التي توضح معانيه، وتبيِّن مبانيه، وتكشف غامضه وخافيه، ابتداءً بما عقده الإمام أبو عبد الله المازري (ت٥٣٦هـ) -رحمه الله- من مجالس أماليه في شهر رمضان من عام (٤٩٩هـ)[(٢)]، وما إن أشرقت شمس القرن السَّادس إلا وينتهض العلماء إلى شرح صحيح مسلمٍ أفواجًا[(٣)]، ثمَّ لم يخلُ قرنٌ بعده من شارحٍ -فأكثر- لصحيح مسلمٍ حتى يوم النَّاس هذا.

---

(١) كما يقول الحافظ المزي، في مقدمة «تحفة الأشراف» (٣/١).

(٢) كما نصَّ على ذلك مستمليه في مقدمته، ينظر: «المعلم بفوائد مسلمٍ» (٢٧٠/١)، فالذي يظهر أنَّ المازري هو أول شارحٍ لصحيح مسلمٍ، وإن لم يكن أولهم وفاةً.

(٣) من شروح مسلمٍ في هذا القرن من المشارقة والمغاربة: [١] شرح الحافظ محمد (ت٥٢٦هـ) ابن الإمام العلَم قوام السنة الأصبهاني (ت٥٣٥هـ)، حيث شرح الابن قطعةً من الصَّحيح -فكان أحد أوائل شرَّاح الصَّحيح-، لكن اخترمته المنيَّة قبل إتمامه، فأكمل والده منه ما أكمل، في شرحٍ سمي بـ«التَّحرير في شرح مسلمٍ»، وطُبع حديثًا بعض شرح الأب. [٢] شرح الحافظ عبد الغافر الفارسي (ت٥٢٩هـ) المسمَّى «المفهم لصحيح مسلمٍ». [٣] شرح الحافظ أبي محمد عبد الله بن عيسى الشَّيباني الأندلسي (ت٥٣٠هـ)، ذكره ابن بشكوال في «الصلة» (ص٢٨٥). [٤] «الإكمال» للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ). وغيرها من الشُّروح.

وكان أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلَّاني (ت٩٢٣هـ) أحد هؤلاء العلماء الأفذاذ الذين شرحوا الصَّحيح شرحًا حفيلًا، وذلك على غرار شرحه العظيم على صحيح البخاري «إرشاد الساري»، الذي جوَّده ما شاء الله له أن يجوده ويتقنه، ثمَّ انتصب بعد ذلك لشرح صحيح مسلمٍ، فبلغ فيه إلى منتصف الصَّحيح؛ فاخترمته المنيَّة قبل أن يكمله.

ثمَّ طُوي خبر هذا الشَّرح في زمان النَّاس هذا، حتى أُدرج في عِداد المفقود الذي لم يصلنا، إلى أن أذِن الله عز وجل في الوقوف على قطعٍ متفرقةٍ منه، منها ما يسَّر الله عز وجل تحصيل مصوَّرته، والكشف عن صحَّة نسبته، ومنها ما وقفت في الفهارس على خبره، ولم أستطع تحصيل مصورته، فحاولت جمع شتات هذه النسخ المتفرقة، والتَّعريف بما وقفت عليه منها، مع تتبُّع لما كُتب عن الشَّرح في كتب التراجم وسائر المصادر، ثمَّ عرَّجت على منهج المؤلف في شرحه هذا؛ فذكرت أبرز معالمه، وأهم مسالكه، مستعينًا بالله فإنه نعم المعين، مستوفقًا إياه تمام التوفيق، والحمد لله مستحق الحمد وحده، وصلَّى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى جمع النسخ الخطيَّة لشرح القسطلاني على صحيح الإمام مسلمٍ، والإشارة إلى مواضع حفظها، ووصفها وصفًا يعرّف بما وقفت عليه منها، مع تتبُّع لما كُتب عن الشَّرح في كتب التراجم وبقيَّة المصادر، ومقارنته مع الموجود من هذا الشَّرح، مع إيجازٍ مختصرٍ لأهم معالم منهج الشَّارح في كتابه هذا.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث في أهمية متعلَّقه، إذ يعدُّ شرح القسطلاني على صحيح مسلمٍ أحد الشُّروح الحديثية المهمة على الصَّحيح، لكن تفرَّقت نسخه وأجزاؤه في مكتبات الخافقين شذر مذر، فمن الأهمية بمكانٍ عالٍ تقريب أشتاتها إلى الباحثين في كتابةٍ علميةٍ يلتمُّ بها شعثها، ويوقف من خلاله على خبرها، لعلَّ ذلك يكون

ذريعةً إلى تحقيق الكتاب وإظهاره، لا سيَّما مع ما يحمله هذا البحث من كشفٍ عن نسخةٍ نُسبت في الفهارس إلى مجهولٍ، وما يحمله أيضًا من إبرازٍ لأهم معالم هذا الشَّرح الذي لم تتداوله الأيدي بعد، وبكلّ ما تقدَّم تظهر أهمية كتابة تضمُّه بين جنباتها.

صعوبات البحث

١- أنَّ مِن النسخ الخطيَّة ما نُسب إلى شارحٍ مجهولٍ، وهي القطعة المحفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة بالرياض -حرسها الله-، فأجَلْت النَّظر فيها مدَّة من الزمن أتطلَّب شواهد صحة نسبتها إلى شرح القسطلاني على صحيح مسلمٍ، وقد كانَ ذلك بفضل الله وعونه.

٢- أنَّ مِن النُّسخ ما وقفت على ذِكرها في كتب الفهارس، ولم أستطع الحصول على مصورتها حتى كتابة هذه الأسطر، مع أني سلكت في سبيل الحصول عليها كلّ وسيلةٍ عرفتها، وكلّ ذريعةٍ علمتها، ولعلَّ الله عز وجل ييسر -لي أو لغيري- تحصيلها، وتحقيق الكتاب وطباعته عليها.

الدراسات السَّابقة

لم أقف -بعد البحث والتتبُّع- على من أفرد هذا الشَّرح بدراسة تعريفيَّة، تجمع شتات نسخه، وتلمُّ شعث خبره، وتوقف الباحثين على منهجه، بل كان يعدُّ أحد الشروح المفقودة إلى وقتٍ قريبٍ، ثمَّ بعد وقوفي على نسخ هذا الكتاب، والكشف عنها، سُجل الكتاب في عدة رسائل جامعية في مرحلة الماجستير في قسم السنة وعلومها بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم في المملكة العربية السعودية، وقد زوَّدتهم ببعض ما وقفت عليه مما يتعلق بهذا الشرح، وما تزال هذه الرسائل في طور الإعداد والكتابة، ولم تُناقش بعدُ، وأرجو -بتوفيق الله- أن يقدِّم هذا البحث إضافة علميَّة يستفيد منها الباحثون عمومًا، والدارسون لهذا الكتاب

خصوصًا.

منهج البحث وإجراءاته

سلكت في كتابة صلب هذا البحث الإجراءات التالية:

١/ استقرأت ما أمكنني من فهارس المخطوطات في مختلف المكتبات، مستعينًا في كثيرٍ من ذلك بالبحث الآلي فيها، فوقفت على ذِكر قطعٍ متفرقةٍ من هذا الشَّرح (وهي: خمس قطعٍ متفرقاتٍ، منها نسخة مغربية تضمُّ ثلاثة أجزاءٍ، ومجموع ذلك سبع مجلداتٍ)، ثمَّ سعيت إلى تحصيل مصوَّراتها، فحصلتُ على ثلاثٍ منها، وتعذَّر عليَّ الحصول على بقيَّتها.

٢/ حاولت استيعاب مختلف المصادر التي ذكرت هذا الشرح، سواء كتب التراجم، أو الفهارس، أو غير ذلك، وجمعت ما وقفت عليه من ذِكر هذا الشَّرح وخبره.

٣/ شرعتُ في توصيف النسخ التي وقفت عليها توصيفًا دقيقًا، وفق المنهج العلمي المتَّبع في توصيف النسخ الخطية.

٤/ قارنت بين هذه النسخ وما تضَّمنته من أوصافٍ، بما وقفتُ عليه من خبر هذا الشَّرح في كتب التراث، وعقدتُ لذلك مبحثًا مستقلًّا.

وبما تقدَّم؛ يتبيَّن أني سلكت في جمع المادة العلميَّة: (المنهج الاستقرائي)، كما سلكت في عرض المادة العلمية وتحليلها ونقدها (المنهج الوصفي التحليلي).

خطة البحث

ينتظم هذا البحث إجمالًا في مقدمةٍ وتمهيدٍ، ثمَّ فصلين وخاتمةٍ، وتفصيل ذلك كالآتي:

المقدمة، وتتضمَّن أهداف البحث، وأهميته، وصعوبات البحث، والدراسات السَّابقة، ومنهج البحث وإجراءاته، ثمَّ خطة البحث، وهي كالآتي:

تمهيدٌ، يشتمل على ترجمةٍ مختصرةٍ للعلامة القسطلاني.

الفصل الأول: وصف النسخ الخطية لشرح القسطلاني على صحيح مسلمٍ –التي وقفت عليها–، ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: وصف نسخة مكتبة جامعة ييل في الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثَّاني: وصف نسخة مكتبة إسرائيل الوطنية بالقدس الشَّريف.

المبحث الثَّالث: وصف نسخة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

المبحث الرَّابع: وصف النسخ المذكورة في كتب الفهارس، ولم أحصل عليها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النسخة المصريَّة.

المطلب الثَّاني: النسخة المغربيَّة.

ملحقٌ فيه تلخيص المواضع التي اشتملت عليها النسخ الخطية من «صحيح مسلمٍ».

الفصل الثَّاني شرح القسطلاني على صحيح مسلم في المصادر التراثية وصفًا ومنهجًا، ومقارنته بالنسخ الخطية، وبيان أهم معالم منهج الشَّارح فيه، ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: وصف شرح القسطلاني على صحيح مسلمٍ من خلال المصادر التراثية، ومقارنته بالنسخ الخطية، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تسمية الكتاب.

المطلب الثاني: توثيق نسبته إلى المؤلف.

المطلب الثَّالث: القدر الذي شرحه القسطلاني من «الصَّحيح».

المطلب الرابع: حجم الكتاب.

المطلب الخامس: تاريخ تأليفه.

المطلب السَّادس: أهمية الشَّرح.

المبحث الثَّاني: أهم معالم منهج القسطلاني في شرح صحيح مسلمٍ، والموزانة بينه وبين شرحه على البخاري، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهم معالم منهج القسطلاني في شرح صحيح مسلمٍ.

المطلب الثاني: الإشارة إلى الموازنة بين شرح القسطلاني على البخاري وشرحه على مسلمٍ.

الخاتمة، وتتضَّن أهم النتائج، وأبرز التوصيات.

ملحقٌ يتضمن نماذج النسخ الخطية.

ثبت المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على خير أنبيائه ورسله أجمعين، وعلى الصَّحابة والتابعين بإحسانٍ إلى يوم الدين.

تمهيدٌ، يشتمل على ترجمةٍ مختصرةٍ للعلامة القسطلاني

وفيه ثمانية مباحث

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته ولقبه

هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القَسْطَلَّانِي[١] الأصل، المصري مولدًا ووفاةً، الشافعيُّ مذهبًا[٢].

يلقب شهاب الدين، ويكنى أبا العباس[٣].

المبحث الثاني: مولده

ولد في مصر، في شهر ذي القعدة، عام (٨٥١هـ)[٤].

المبحث الثالث: نشأته وطلبه للعلم ورحلاته

نشأ العلامة القسطلاني رحمه الله في مصر، وطلب بها العلم، واجتهد وحصَّل، فحفظ القرآن وقرأ بالقراءات، وتفقَّه على مذهب الشافعي، وتعلم النحو، وأقبل على الحديث وعلومه، فقرأ صحيح البخاري وثلاثيات مسند أحمد وغيرها، واستمر

(١) اختلف في أصل النسبة، فقيل: نسبةٌ إلى بلدةٍ أفريقيّة، وقيل: إلى بلدة أندلسية، كما اختُلف في رسمها وضبطها على أوجهٍ، وقد بسط ذلك الزبيدي في «تاج العروس» (٣٠/٢٥١)، والأظهر أنها «قَسْطَلَّة» أو «قَسْطَلِينَة»، وينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٤/٣٤٧)، «ذيل لب اللباب» للعجمي (ص٢٠٠).

(٢) كذا جرَّ القسطلاني اسمه ونسبه في ختم كتابه «لوامع الأنوار في الأدعية والأذكار» (ل: ١٦٦/ب)، وينظر: «إرشاد الساري» له (٦/١٤٤)، «اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية» له (ص٤٤٦)، وكذا ذكره من ترجم له، ينظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/١٠٣)، «شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/١٦٩)، «البدر الطالع» للشوكاني (١/١٠٢).

(٣) تنظر: مراجع الحاشية السابقة.

(٤) ينظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/١٠٣)، «البدر الطالع» للشوكاني (١/١٠٢).

في الطلب والتحصيل في بلده إلى أن حجَّ بيتَ الله الحرام، وجاور فيه، وقرأ وحصَّل، ثمَّ ارتحل إلى المدينة المنورة، فقرأ فيها سنن ابن ماجه وغيره، ثمَّ عاد إلى مصر محمَّلًا بالعلم، متدثّرًا بالفضل(١).

المبحث الرابع: أشهر شيوخه

ابتدأ الشهاب القسطلاني في تحصيل العلم في وقتٍ مبكرٍ، وكان عامة تلقيه له في القاهرة، وقد بلغ عدد شيوخه الذين وقفت عليهم (٢٠) شيخًا(٢)، وكان من أوائل شيوخه الذين تلقى عنهم: عبد الغني بن يوسف بن أحمد الهيثمي، المتوفى سنة (٨٦٨هـ)(٣)، قرأ عليه القرآن، وأخذ عنه القراءات(٤)، وعمر القسطلاني يومئذٍ لم يجاوز سبعة عشر عامًا، ومن شيوخه أيضًا:

١- أحمد بن عبد القادر بن محمد بن طَرِيف الشَّاوي القاهري الحنفي (ت٨٨٣هـ)(٥)، قرأ عليه القسطلاني صحيح البخاري، وثلاثيات مسند أحمد، وغيرهما(٦).

٢- نجم الدين عمر بن محمد ابن فهد المكي (ت٨٨٥هـ)(٧)، قرأ عليه القسطلاني

(١) ينظر: «الضوء اللامع» (١٠٣/٢ – ١٠٤).
(٢) بسطت ذِكر شيوخ القسطلاني في مقدمة رسالتي الماجستير في تحقيق قطعةٍ من كتاب المناقب من «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري»، ورتبتهم ابتداءً على العلوم، ثمَّ على الوفيات داخل كل علمٍ، فلتنظر.
(٣) له ترجمة في «الضوء اللامع» (٢٥٨/٤).
(٤) ينظر: «الضوء اللامع» (١٠٣/٢).
(٥) له ترجمة في «الضوء اللامع» (٣٥١/١)، «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» (٣٨٤/١)، وقال السخاوي عنه: «ناف عن التسعين، ونزل الناس بموته في البخاري بالسماع المتصل درجة».
(٦) ينظر: «الضوء اللامع» (١٠٣/٢)، «إرشاد الساري» (٤٥٥/١).
(٧) له ترجمة في «البدر الطالع» (٥١٢/١).

في مكة المكرمة غالب صحيح البخاري، وأجازه بباقيه[١].

٣- الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (ت٩٠٢)، المحدث المشهور، صاحب التآليف النافعة، وقد ترجم السَّخاوي في «الضوء اللامع» لتلميذه القسطلاني، وأثنى عليه[٢]، وذكر السخاويُّ أن القسطلاني تتلمذ عليه، وقرأ عليه بعض تواليفه، كشرح الألفية في علم الحديث.

المبحث الخامس: جلوسه للتعليم، وأشهر تلامذته

جلسَ القسطلاني للوعظ والإرشاد في وقتٍ مبكّرٍ عام (٨٧٣هـ)، حيث كان له من العمر (٢٢) عامًا فقط، وكثر عنده الحاضرون، وذلك في مصر[٣].

ثمَّ جلسَ للتعليم والإقراء في أثناء رحلته إلى مكة والمدينة عام (٨٧٧هـ)[٤]، وهو دون السادسة والعشرين من العمر، وهذا دالٌّ على بُعد الصيت وارتفاع الذكر.

ثمَّ إن القسطلاني بعد ذلك انجمع على نفسه في وقتٍ مبكرٍ[٥]، وانقطع عن التدريس والتعليم، وأقبل على التأليف والتصنيف، ولهذا السَّبب وغيره قلَّ طلابه

(١) ينظر: «الضوء اللامع» (١٠٣/٢)، ومقدمة «إرشاد الساري» للقسطلاني (٤٩/١)، حيث ذكر أسانيده إلى البخاري.

(٢) فرغ السخاوي من تأليف «الضوء اللامع» عام (٨٩٦هـ)، كما نصَّ على ذلك في الخاتمة (١٦٨/١٢)، وهذا يعني أنَّ عمر القسطلاني حينها لا يتجاوز (٤٥) عامًا.

(٣) ينظر: «الضوء اللامع» (١٠٤/٢).

(٤) كما نصَّ على ذلك وأرَّخ له في خاتمة كتابه «اللآلي السنية شرح المقدمة الجزرية» (ص٤٤٦)، ونصَّ في هذا الموضع على ثلاثةٍ من تلامذته الذين تلقَّوا عنه هذا الكتاب.

(٥) ينظر: «الضوء اللامع» (١٠٤/٢)، وتقدَّم قريبًا: أنَّ السخاويَّ فرغ من تأليف كتابه هذا والقسطلاني لم يتجاوز (٤٥) من العمر، وهذا يعني أنَّ انقطاعه عن الناس قبل هذا العمر، ثمَّ بقي في عزلته إلى وفاته -فيما يظهر-، فيكون بقي في عزلته ما يقرب من (٢٥) عامًا أو تزيد.

والآخذون عنه، حتى قال مرة لبعض أصحابه: «لا طلبة لي»[١]، لكن من أشهر تلامذته والآخذين عنه:

١- جار الله محمد بن عبد العزيز ابن فهد المكي (ت٩٥٤هـ)[٢]، رحل إلى مصر، والتقى القسطلاني، وأجازه بمؤلفاته ومروياته[٣].

٢- زين الدين عبد الرحمن بن علي الأُجْهُورِي (ت٩٥٧هـ)[٤]، يروي عن القسطلاني كتابه «إرشاد الساري»، وسائر مؤلفاته[٥].

٣- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن العَلْقَمِي (ت٩٦٩هـ)[٦]، يروي أيضًا عن القسطلاني مؤلفاته[٧].

٤- بدر الدين محمد بن محمد الغزي (ت٩٨٤هـ بدمشق، وبها ولد)[٨]، أخذ عنه شرحه على البخاري، والمواهب اللدنية، وأجازه بهما وبسائر مؤلفاته[٩].

المبحث السَّادس: مِن ثناء العلماء عليه

(١) نقلها الغزي في «الكواكب السائرة» (١/١٢٨)، ولعلَّ مراده: عدم التلاميذ الذين يختصون به، ويلازمونه، ويتخرجون به وبعلومه.

(٢) حفيد ابن فهد صاحب «لحظ الألحاظ»، له ترجمة في «النور السافر» (ص٣٢٣)، «الأعلام» (٦/٢٠٩).

(٣) ذكره الشوكاني في «البدر الطالع» (١/١٠٢)، والكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/٩٦٧).

(٤) له ترجمة في «شجرة النور الزكية» (١/٤٠٥).

(٥) ينظر: «قطف الثمر» (ص٩٧)، «صلة الخلف بموصول السلف» (ص١٠٥).

(٦) له ترجمة في «الكواكب السائرة» (٣/٥٦)، «شذرت الذهب» (١٠/٤٩٠)، «الأعلام» (٦/١٩٥).

(٧) ذكره الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/٩٦٧).

(٨) له ترجمة في «شذرات الذهب» (١٠/٥٩٣)، «الأعلام» للزركلي (٧/٥٩).

(٩) ذكره ابنه نجم الدين الغزي في «الكواكب السائرة» (١/١٢٨).

تواتر ثناء العلماء والمصنفين على شهاب الدين القسطلاني، سواء من شيوخه أو من أقرانه أو من جاء بعدهم، وتتبُّع ذلك يطول، لكن أذكر نموذجين منه، حيث قال محيي الدين العَيدَروس (ت١٠٣٨هـ) عن القسطلاني: «كان إمامًا حافظًا متقنًا، جليل القدر، حسن التقرير والتحرير، لطيف الإشارة، بليغ العبارة، حسن الجمع والتأليف، لطيف الترتيب والترصيف، كان زينة أهل عصره، ونقاوة ذوي دهره»[(١)]، وقال النجم الغزي (ت١٠٦١هـ): «الشيخ الإمام العلامة، الحجة الرُّحْلَة الفهامة، الفقيه النبيه، المقرىء المجيد، المسند المحدث[(٢)]...، صاحب المؤلفات الحافلة، والفضائل الكاملة...، وقال العلائيُّ[(٣)] (ت٩٤٢هـ): إنه كان فاضلًا محصلًا، دينًا عفيفًا، متقللاً من عشرة الناس، إلا في المطالعة والتأليف، والإقراء والعبادة»[(٤)].

المبحث السَّابع: أشهر مصنفاته

يعدُّ القسطلاني أحد المكثرين من التأليف، مع الإتقان والتجويد، وأثنى على تواليفه العلماء، وتلقوها بالقبول والثناء، كما قال العيدروس: «أُعطي السَّعد في قلمه وكلمه، وصنف التصانيف المقبولة التي سارت بها الركبان في حياته...، حسن الجمع والتأليف، لطيف الترتيب والترصيف»[(٥)]، وقد صنَّف في علوم كثيرةٍ وفنون

(١) «النور السافر» (ص١٦٥)، وعنه ابن العماد في «شذرات الذهب» (١٠/١٦٩).
(٢) ونحوها في «شذرات الذهب» (١٠/١٦٩)، «فهرس الفهارس» (٢/٩٦٧)، وجاء في «ديوان الإسلام» للغزي (٤/١٨): «الإمام الحبر العلامة».
(٣) هو بدر الدين العلائي، المصري، له كتاب (التاريخ)، ينقل عنه الغزي كثيرًا في «الكواكب السائرة»، وأفاد الزركلي أنه وقف على الجزء الخامس منه، ينظر: «الأعلام» (٧/١٠).
(٤) «الكواكب السائرة» (١/١٢٨).
(٥) «النور السافر» (ص١٦٥)، وعنه ابن العماد في «شذرات الذهب» (١٠/١٦٩)، ونحوه في «فهرس الفهارس» (٢/٩٦٧)، وينظر: «الكواكب السائرة» (١/١٢٨).

متنوعةٍ، حتى جاوزت كتبه المنسوبة إليه (٤٠) كتابًا[١]، لكن من أهم ما طُبع منها وأشهره:

١- «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري».

٢- «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية».

٣- «اللآلئ السنية في شرح المقدمة الجزرية».

٤- «مسالك الحنفا إلى مشارع الصَّلاة على النبي المصطفى ﷺ».

المبحث الثامن: وفاته

مرض الحافظ القسطلاني قبل وفاته مرضًا أقعده أيامًا، إلى أن وافته المنيَّة في القاهرة، ليلة الجمعة، سابع أو ثامن شهر الله المحرم، من سنة ثلاث وعشرين وتسع مئة (٩٢٣هـ)، عن اثنتين وسبعين عامًا، وصُلي عليه في الجامع الأزهر عقب صلاة الجمعة، وكانت جنازته جليلة مشهودة[٢].

(١) تتبَّعت كتب القسطلاني وبسطت القول فيها في مقدمة رسالتي الماجستير في تحقيق قطعةٍ من كتاب المناقب من «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري»، ورتَّبتها على أقسامٍ ثلاثةٍ من حيث صحة النسبة إليه من عدمها؛ فلتنظر.

(٢) ينظر: «النور السافر» (ص١٠٦)، «الكواكب السائرة» (١/١٢٨)، «شذرات الذهب» (١٠/١٦٩)، «البدر الطالع» (١/١٠٢)، «الخطط التوفيقية» لمبارك (٦/١١).

الفصل الأول

وصف النسخ الخطية لشرح القسطلاني على صحيح مسلمٍ

–التي وقفت عليها[١]–

ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: وصف نسخة مكتبة جامعة ييل في الولايات المتحدة الأمريكية

تحتفظ بها مكتبة جامعة ييل في الولايات المتحدة الأمريكية برقم (Landberg MSS 1a)، وتقع هذه النسخة في مجلدٍ واحدٍ كبيرٍ، يضمُّ (٣٦٧) ورقة[٢]، في كل ورقة وجهان، ومسطرتها (٢٥) سطرًا في الصَّحيفة الواحدة، وقد أحيطت الكتابة فيها بإطار مربَّع مزدوجٍ، بقلم رفيعٍ دقيقٍ، بالمداد الأحمر، وكتب متن «صحيح مسلمٍ» بالمداد الأحمر، وكتب الشَّرح بالمداد الأسود، وأثبت الناسخ «التَّعقيبة» في آخر كل ورقةٍ منها، وهي نسخة موقوفةٌ، تكرَّر إثبات وقفيَّة النسخة في أعلى عددٍ من أوراقها بكلمة (وقف)، لا يزيد على ذلك.

وتبتدئ النسخة من أول «مقدمة صحيح مسلمٍ»، إلا أنه قد سقط من أولها ورقتان تقريبًا: ورقة العنوان، ثمَّ الورقة التالية لها، واستُعيض عن ورقة العنوان بالكتابة –بقلمٍ عريضٍ– على رأس الورقة التي بقيت أول ورقة في النسخة: «**الأوَّل من شرح مسلم، للإمام القسطلاني، رحمه الله تعالى**»، ثمَّ كتب بعده ما يفيد أنَّ سقطًا حصل في أوائل النسخة، لكن تمزقًا أصاب هذا التَّنبيه؛ فذهب ببعضه، وبقي منه:

(١) رتبتها حسب ترتيب «صحيح مسلمٍ»، وفق ما تتناوله كل قطعةٍ منه.

(٢) ذهب التصوير بكثير من ترقيم النسخة، والإحالة إلى الرقم إن كان موجودًا، أو إلى رقم اللقطة، وهما متقاربان.

«**ناقص منه ... نصف و ... صفحة**»[(١)].

ومفتتح النُّسخة قوله: «**لا يمكن للعبد أن ينشئ جميع المحامد منه ومن غيره، وهذا قول المعتزلة**»، فلم يفت النسخة –من شرح كلام مسلمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ– سوى الكلام على البسملة، وأوائل الكلام على الحمدلة فقط، وأوَّل المثبت من كلام مسلمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ربِّ العالمين**».

وتنتهي النُّسخة بنهاية شرح آخر حديثٍ من كتاب الطَّهارة من «صحيح مسلمٍ»، وذلك بنهاية الحديث (رقم ٣٧٦).

فاشتملت هذه القطعة على شرح مقدمة مسلمٍ، وعلى شرح أول (٣٧٦) حديثًا من «صحيح مسلمٍ».

وقد صرَّح الناسخ في ختام النسخة (٣٧٦/ب) باسمه، وبتأريخ الفراغ من نسخها، فقال: «تمَّ هذا الجزء المبارك –بحمد الله وعونه وحسن توفيقه– على يد العبد الفقير إلى الله تعالى: محمَّد بن محمَّد بن عثمان، الشَّهير بالبحر[(٢)]، يوم الاثنين المبارك، سادس شهر محرَّم الحرام، افتتاح سنة ثلاثة عشر ومائة وألف».

كما أنه قابل نسخته هذه بأصله الذي انتسخ منه[(٣)]، وأثبت في حواشي

(١) ويبقى البحث في تقدير هذا السقط: هل هو من تقدير كاتب هذا القيد؟ أو كتبه بناءً على مقارنةٍ بنسخةٍ أخرى وقف عليها؟ ذلك أنَّ من المحتمل أن يكون سقط منها مقدمة الشَّارح أيضًا، فالله أعلم.

(٢) لم أقف له على ترجمةٍ.

(٣) ولا يبعد –بل يقرب جدًّا– أن تكون النسخة الأصل –التي انتسخت منها نسختنا هذه– بخط المؤلف القسطلاني، ذلك أن في حواشي النسخة عدة مواضع فيها: «كذا بخطه» عند المواضع المشكلة، وهي بخطٍّ مقاربٍ جدًّا لخط الناسخ، منها ما جاء في حاشية (٧٠/ب) في معرض كلامه عن التوبة: «وهو واجبةٌ، كذا بخطه»، وجاء في حاشية (١٤٢/أ): «هكذا في خطه، والتلاوة: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ﴾»، وفي حاشية (٣١٩/ب) وَ (٣٣٥/ب) بعدما استدرك لحقًا: «خطُّ مؤلفه»، ويندرج تحت هذا؛ إشارته إلى ما بيَّض له المؤلف

النسخة ما ندَّ منه حال نسخه الأول، وذلك على هيئة إلحاقات مصحَّحةٍ، وهذا رافعٌ من قيمة النسخة، دالٌّ على العناية بها، ونستطيع القول حينئذٍ أنَّ عدم الوقوف على ترجمة لهذا الناسخ لا يضرُّ؛ لأنه قد ترك لنا نسخةً تدل -بجودة عمله فيها- على فضله وعنايته، من المقابلة والتصحيح، وحسن التصرُّف في المواضع المشكلة كالبياض والتصحيف الذي وجده في الأصل الذي ينتسخ منه.

❐ ثمَّ بعد الفراغ من نسخها اعتنى بها غير واحدٍ من أهل العلم والفضل، فتولَّى كلٌّ منهم جانبًا مغايرًا لما تولَّاه الآخر:

أمَّا أوَّلهم: فإنه طالعها مطالعة بحثٍ ودرسٍ وتحقيقٍ، فكان يشير في الحاشية إلى بعض فوائد الشرح بقوله: «قف على...» كذا[1]، كما يقيد في الحاشية كثيرًا من التعقبات والنكات العلمية الناتجة عن مطالعةٍ وعلمٍ، منها (١٣٥/أ) أنه جاء في شرح القسطلاني: «**وإن قضيبٌ**: بالرَّفع»، فعلق المحشي بقوله: «توارد على هذا، كالأُبِّي والنووي، ولم يبينوا وجه الرفع، وهو بتقدير: "وإن قُطع قضيبٌ"، أو "وإن قضيبٌ المقتطع"»، كما يعلق على بعض النكات الإسنادية عند مسلمٍ في «صحيحه» (١٢٣/ب)، بقوله: «فيه علوّ إسناده؛ لأنه نقص رجلان عن الأول»، كما يبيّن مصدر الشارح القسطلاني إذا لم ينص عليه، كقوله في (١٥٠/ب): «هذه كلها عبارة الأُبي».

كما تتضمَّن تعليقاته مقابلةً بين نسخ هذا الشرح، وإلحاق ما سقط منه، فمن ذلك ما جاء في حاشية (١٩٩/أ) بخطه: «هنا نقصٌ من أصله»، وأكمل النقص -وهو موضع طويلٌ- في الحاشية من نسخةٍ أخرى.

وتتناول تعليقاته ضروبًا عدَّةً غير ما ذُكر، وهي تعليقاتٌ دالةٌ على علمٍ ومعرفةٍ

-مما سيأتي ذِكره في منهجه-.

(١) كما جاء في حاشية (٨٦/ب): «قف على كفر إبليس بترك السجود...».

وسعة اطلاعٍ، حيث تنوَّعت مصادره التي ينقل منها ويحيل إليها ويقارن بينها، إلا أني رأيت منه حفاوةً بالنقل عن علماء المالكية في الفقه والحديث، كالقاضي عياض، والقرطبي، والأُبي، وابن عرفة، وابن عبد البر، وأبي علي الغساني، والباجي، وغيرهم، وكنت أستظهر أنه من علماء المالكية ومحقّقيهم، حتى وقفت على ذلك صريحًا بخطِّه، حيث استدرك -في الحاشية- سقطًا مطولًا وقع في النسخة (١٩٨/ب)، ثمَّ ختمه بقوله: «كتبه من غيره: محمد الزرقاني»، فهو إذن صاحب هذه الحواشي النافعة والتعقبات المفيدة، وهو العالم الفقيه محمد عبد الباقي الزُّرقاني المصري بلدًا المالكي مذهبًا (ت ١١٢٢هـ) -شارح الموطأ-، وله عنايةٌ بمؤلفات القسطلاني، وشرَح منها «المواهب اللدنية» -وهو مطبوعٌ-، وقد ذكر في (٣٣٩/ب) ما نصُّه: «عدَّ في "فتح الباري" المستحاضات في الزمن النَّبوي عشرة، نظمتهنَّ فقلتُ...»، وهو في شرحه على الموطأ[(١)]، كما نقل في (١٧٣/أ) نقلًا عن شيخه أبي عبد الله البابلي[(٢)]، يتعقَّب به على الكرماني[(٣)] -شارح البخاري-.

وبالنظر في تاريخ الفراغ من نسخ هذه النسخة وكتابتها (٦/١/١١١٣هـ)، فيكون الزُّرقاني وقف على هذه النسخة وأفاد منها وعلَّق عليها في أخريات عمره، أي: قبل (٩) سنواتٍ من وفاته رحمه الله.

(١) ينظر: «شرح الموطأ» للزرقاني (٢٤٧/١).

(٢) شمس الدين أبو عبد الله البابلي القاهري الشافعي (ت١٠٧٧هـ)، له ترجمة في «خلاصة الأثر» (٣٩/٤)، جاء فيها: «الحافظ الرحلة، أحد الاعلام في الحديث والفقه، وهو أحفظ أهل عصره لمتون الأحاديث، وأعرفهم بجرحها ورجالها، وصحيحها وسقيمها، وكان شيوخه وأقرانه يعترفون له بذلك»، وقد نقل عنه الزرقاني في مواضعَ عدةٍ من كتبه.

(٣) حيث قال الكرمانيُّ في شرحه على البخاري «الكواكب الدراري» (٨/٤): «هو كقوله تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾، في أنَّ الإبهام للتَّفخيم والتهويل وإن كان معلومًا. انتهى. وفيه نظر؛ إذ لا إبهام هنا، وإنما هو إخبارٌ بنفي درايته، وكذا قال شيخنا أبو عبد الله البابلي: الأولى حمل النفي على حقيقته...».

ولِمَا تقدَّم؛ فإن من الواجب على من يصمد إلى تحقيق الكتاب أن يحتفي بهذه الحواشي خاصة -وبغيرها عامة-، وأن يثبتها في حواشي تحقيقه في مواضعها من المتن والشرح، لا سيَّما مع اختلاف المذهبين الفقهيين للمؤلف والمحشِّي، وهذا يفيد مناقشة علميةً رصينةً، تضيف إلى القارئ إضافة علمية معتبرةً.

وأما ثانيهم: فقد قابل هذه النسخة على نسخةٍ بخطِّ المؤلف القسطلاني نفسه، وقد أحسن في ذلك إحسانًا كبيرًا، ونقل من خط القسطلاني زوائده على النسخة التي بين أيدينا[(١)]، فأثبتها في الحواشي، وهي إلحاقات كثيرة، منتشرة على أنحاء النسخة.

كما علق في حواشي النسخة عدة تعليقاتٍ تدل على علمٍ ومعرفةٍ، فمن ذلك؛ أنه نقل في (٢٥٤/ب) مسألة فقهية على المعتمد من مذهب المالكية.

ونقل في مواضع متفرقة[(٢)] عدةَ نقولاتٍ عن السُّنبَاطِي، وتعقَّبه في بعضها، ولم يعيّن مَن هو السنباطي الذي نقل عنه[(٣)]، كما لم يعزُ نقولاته عنه إلى كتابٍ بعينه[(٤)].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: (٤١/ب)، (٧٠/ب)، وفيه: «كذا بخطّه».

(٢) ينظر على سبيل المثال: (١٨٦/ب) (٢٢٨/ب)، (٢٣٠/أ).

(٣) إلا أني أستظهر بعد طولِ بحثٍ وتأمل؛ أنَّ السنباطي هنا هو شهاب الدين أحمد بن عبد الحق السُّنباطي، الواعظ الفقيه الشافعي، المتوفى سنة (٩٥٠هـ)، ينظر في ترجمته: «الكواكب السائرة» (١١٢/٢)، وله شرحٌ على «صحيح البخاري»، وقفتُ على مجلدةٍ منه، بخط الشنشنوري الفقيه الفرضي (ت٩٩٩هـ). ووالده عبد الحق أحد الأعلام (ت ٩٣١هـ)، ينظر: «الكواكب السائرة» (٢٢٢/١)، وابنه أحمد ابن الشهاب أحمد -سمِّيه- أحد المكثرين من التصنيف أيضًا (ت بعد ٩٩٠هـ)، ينظر: «الكواكب السائرة» للغزي (١٠٦/٣)، «الأعلام» للزركلي (٩٢/١)، «معجم تاريخ التراث» (١٨٩/١)، وإنما بسطت هذا؛ لكثرة الخلط بينهم.

(٤) وأستظهر أنه من شرح السنباطي على «صحيح مسلمٍ»، ذلك أنه قال في (٢٣٠/أ): «ووقع في شرح السنباطي...»، ونقل الزرقاني -المتأخر (ت ١٠٩٩هـ)- في شرح مختصر خليل (٣١٥/١) نقلًا عن «شرح مسلم» للسنباطي، ولم أقف في ترجمة أيٍّ من السنباطيين الثلاثة -المذكورين آنفًا-

وأما ثالثهم: فقد قابل النسخة على نسخةٍ بخط القسطلاني أيضًا، وأثبت بعض ما سقط منها، واستدرك ورقةً ساقطةً من النسخة، فنقلها بتمامها وألحقها في النسخة(١).

كما لا تخلو النسخة من حواشٍ متفرقةٍ بأقلامٍ متغايرةٍ، لكنها قليلة جدًّا، وأكثر ما في حواشيها بالأقلام والخطوط الثلاثة المشار إليها آنفًا.

وبناءً على ما تقدَّمت الإشارة إليه من أعمال هؤلاء الثلاثة على هذه النسخة، من استدراكٍ للسقط، وإتمامٍ لمواضع البياض، ونحو ذلك، فإنَّ هذا يحتمل أحد أمرين:

أولهما: أنَّ النَّاسخ انتسخ نسختنا هذه من أصلٍ مبكرٍ، ثمَّ وقف الزرقانيُّ وغيره على نسخة متأخرة من هذا الشرح، بيَّضها القسطلاني وحرَّرها، ويدلُّ لهذا ما جاء في حاشية (١٩٩/أ) بخط الزرقاني: «هنا نقصٌ من أصله»، وأكمل النقص –وهو موضع طويلٌ– في الحاشية من نسخةٍ أخرى.

ثانيهما: أنَّ الناسخ نقل النسخة من مسودة المؤلف(٢)، فبيَّض ما يستطيع تبييضه منها، ثمَّ أكمل غيره من المحشين تبييض النسخة بمقابلتها على مسودة المؤلف، ويؤيد هذا الاحتمال ما جاء في حاشية (١٠٣/أ) بعدما نقَل نقلًا طويلًا من كلام القسطلاني، فقال: «لم أقف على محل هذه المُسْقطَةِ في كلام المؤلف، لأنه لم يشر لها بإشارةٍ، وإنما ما ظننتها هذا(٣)، انتهى»(٤).

على شرحٍ لأحدهم على «صحيح مسلمٍ»، وينظر: «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (١٨٣/٣)، ولكن وقفت بأخرة على قطعةٍ من شرح الشهاب السنباطي على «صحيح البخاري»، وهي بخط الشنشوري الفرضي.

(١) من نماذج خطوطه: (٢٢٢/ب)، (٢٢٦/ب)، والورقة المشار إليها: (٥٥ بوجهيها).

(٢) وسيأتي قريبًا أنَّ الجزء الثاني من هذا الشرح هو مسودة المؤلف بخطه.

(٣) كذا، ولعل صوابه: «وإنما ظننتها هنا».

(٤) ويحتمل أن تكون هذه الحاشية بخط الناسخ.

المبحث الثَّاني: وصف نسخة مكتبة إسرائيل الوطنية بالقدس الشَّريف

تحتفظ بها المكتبة الوطنية الإسرائيلية، برقم (Ms. Yah. Ar. 798-28)[(١)]، وتقع هذه النسخة في مجلدٍ واحدٍ، يضم (١٤١) ورقةً، في كل ورقة وجهان، ومسطَّرتها (٢٥) سطرًا في الصحيفة الواحدة، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (١١) كلمةً تقريبًا.

وقد كُتب الشَّرح بالمداد الأسود، ومتن «صحيح مسلمٍ» بالمداد الأحمر، واستعمل المداد الأخضر -أحيانًا كثيرةً- لبيان فروق روايات «الصَّحيح»[(٢)]، وهذا صنيعٌ حسنٌ جدًّا، كما أثبت «التَّعقيبة» في آخر كل ورقةٍ.

وتبتدئ أول ورقةٍ من القدر الموجود منه من أول «باب التشهد في الصلاة»[(٣)]، وقبله خمسة أسطر من الحديث الذي سبقه، وهذا يدلُّ على أنَّ ثَمَّة سقطًا وقع لأوائل أوراق النسخة، ويمكن الاهتداء إلى تحديد المقدار الساقط من هذا الجزء بالنظر إلى ترقيم الكراريس، حيث نجد في (١١/أ) أول ترقيمٍ للكراس (١٤)، وعليه؛ فالكراس الذي سبقه -وهو أول كراس في النسخة- هو (١٣)، ومقدار كل كراسٍ (١٠) ورقاتٍ، فالساقط من أول النسخة (١٢) كراسًا، تقع في (١٢٠) ورقة[(٤)] -تقريبًا-.

---

(١) كان أوَّل وقوفي على هذه النسخة على يد الشيخ الفاضل: د. عادل بن عبد الرحيم العوضي، حيث زوَّدني بمصورة إلكترونية منها غير ملونةٍ، وكان ذلك أول اطلاعي على هذا الشرح واتصالي به، وما هي بأول أياديه، والله يشكر له، ثمَّ حصلت على مصورتها الملونة من الموقع الرسمي للمكتبة، وعليها جرى الوصف.

(٢) ينظر على سبيل المثال: (وطاوس) في (٣/أ)، وقوله: (بابٌ منه) في (٢٧/ب).

(٣) وهو الباب السادس عشر من أبواب كتاب الصَّلاة من «صحيح مسلمٍ» (٣٠١/١)، وأول حديثٍ فيه برقم (٤٠٢).

(٤) فيكون مجموع أوراق المجلدة على الأقل: (٢٦١) ورقة تقريبًا.

وتنتهي النسخة بنهاية شرح أحاديث «باب من أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة»[(١)]، فاشتملت هذه النسخة على شرح (٢٠٦) أحاديث من «صحيح مسلمٍ».

وحين فرغ القسطلاني من شرح هذا الباب؛ ابتدأ بشرح أحاديث الباب الذي يليه، إلا أنه عدَل عن ذلك، وضرب على ما كتبه بخطوط طولية متتابعة، ثمَّ كتب بين السَّطرين –ممتدًّا إلى الهامش الأيسر من الصحيفة– ختام هذا الجزء من الشرح (١٣٩/ب) فقال: «تمَّ الجزء الثَّاني **على يد مؤلفه أحمد بن القسطلاني**، لطف الله[(٢)] وفرَّج كربه، وعافاه من البلايا، ورزقه المجاورة بطيبة الطيبة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وكان ذلك في خامس شهر جماد الآخر، سنة عشرين وتسع مائةٍ، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمدٍ، وآله وصحبه وسلَّم».

ثمَّ كُتب في آخر الصفحة بقلم عريضٍ وكتابةٍ كبيرةٍ: «الجزء الثاني من شرح صحيح مسلم للقسطلاني، وهو بخطِّ شارحه رحمه الله تعالى».

❐ وقد أفادنا قيد القسطلاني لختام النسخة فوائد عدَّةٍ في غاية الأهمية، أذكر منها:

أولًا: إثبات أنَّ هذه القطعة بخط مؤلفها القسطلاني، ولا يخفى ما للنسخ التي بخطوط المؤلفين من الأهمية والمكانة.

ثانيًا: تحديد تاريخ العمل على هذا الكتاب، وأنه وقع الفراغ من جزئه الثاني أثناء سنة (٩٢٠هـ)، ونستفيد من هذا عدة فوائد –كما سيأتي[(٣)]–.

---

(١) وهو الباب الثلاثون من أبواب كتاب الصَّلاة من «صحيح مسلمٍ» (٤٢٣/١)، وآخر حديثٍ فيه برقم (٦٠٨).

(٢) كذا في النسخة، والجادة أن يقال: «لطف الله به».

(٣) وستأتي الإشارة إلى هذا بشكل أوسع في المطلب الخامس من مطالب المبحث الأول من الفصل الثاني.

ثالثًا: تجزئة الشّارح للشَّرح، وهذا يفيد في تقدير السَّقط الواقع بين هذه النسخة والنسخة السابقة، فإذا تقرَّر أنَّ هذه النسخة تمثل قدرًا من الجزء الثاني، وأن النسخة السابقة تمثل الجزء الأول، فيمكن تقدير السقط الواقع بينهما؛ وذلك من أول حديثٍ في كتاب الصلاة (ح٣٧٧)، إلى أواخر الحديث رقم (٤٠١)، وهو ما يمثّل شرح (٢٤) حديثًا من أول كتاب الصَّلاة من «صحيح مسلمٍ»[١].

وتقدَّم آنفًا الإشارة إلى أنَّ سقطًا اعترى أوائل هذه النسخة؛ فاعتاض أحد الواقفين عليها عن ورقة العنوان المفقودة بنقل ما في هذا القيد على ورقةٍ استحدثها، وجعلها غاشية لهذا الجزء، فكتب فيها: «الجزء الثَّاني من "**البدر المعلم بمعاني صحيح الإمام مسلمٍ**"، تأليف الإمام خاتمة المحدثين الشهاب أحمد القسطلاني – شارح صحيح الإمام البخاري–، نفعنا الله بهم، آمين.

وهذا الجزء بخطِّ مؤلفه رحمه الله، كما هو مذكور في آخره في الورقة الأخيرة، في نصف الصفحة: فرغ منه في خامس شهر جماد الآخر سنة ٩٢٠، عشرين وتسع مائةٍ، يسَّر الله إتمامه بخيرٍ»، ثمَّ دَوَّن تحته تملُّكه لهذا الجزء، فكتب ما نصه: «في نوبة فقير ألطاف الملك الهادي: أبي بكر بن مصطفى الكردي العمادي، عفا الله عنه بمنّه، ٢٧ شعبان ١١٨٥».

ثمَّ كُتب تحت هذا التملك تملكان آخران، نصُّ أولهما: «ثمَّ في نوبة الفقير: عبد الله الجابري[٢]، عُفي عنه»، ونصُّ ثانيهما: «اشتراه الفقير عبيد الله بن عبيد الله الحيدري النقشبندي الخالدي[٣] سنة ١٥ جا ١٢٣١».

---

(١) وتقدَّم آنفًا أنه سقط من أول هذه المجلدة (١٢٠) ورقة؛ فهل اشتملت الأوراق الساقطة على شرح (٢٤) حديثًا فقط؟ بمقدار (٥) أوراقٍ لكل حديثٍ، يمكن القول بهذا إذا توصلنا إلى أنَّ التجزئة المذكورة في النسخة السابقة (جامعة ييل) هي تجزئة المؤلف ذاتها.

(٢) لعلها كذا، ويحتمل أن تكون: «الحارثي»، والمثبت أقرب للرسم.

(٣) له ترجمةٌ في «حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر» للبيطار (ص١٠٢٦).

كما كُتب على ظهرية جِلد النسخة: «البدر المعلم بمعاني مسلمٍ، الهاتف المعلم بمع»، ثمَّ كتب بقلم حديثٍ داخل إطار مستطيلٍ: «بخط القسطلاني»، ونلاحظ تكرار التأكيد في هذه القيود على كون النسخة بخط القسطلاني، مما يعني الحفاوة الكبيرة به، وما من شكٍّ أنَّ كون النسخة بخطِّ المؤلف يجعلها في الذروة العليا بين نسخ الكتاب.

كما تفيدنا ورقة العنوان المستحدثة هذه؛ تسمية الشَّرح، وهي فائدةٌ تفرَّدت بها هذه النسخة عن بقيَّة النُّسخ، وسيأتي بحث هذه القضية في الفصل الآتي –بعون الله–.

❐ وبقيت الإشارة إلى أنَّ هذه النسخة من الشرح هي مسودة المؤلف، يكثر فيها الضَّرب والشَّطب، والإلحاق والتَّعديل، والبياض والتَّصحيح، وما إلى ذلك من أمارات التَّسويد[1]، ولم أقف على مبيضة المؤلف لهذا الجزء (الثاني)، ويغلب على الظن أنَّ القسطلاني بيَّضه وحرَّره، كما هو الحال في النسخة التالي وصفُها.

والوقوف على مسودة القسطلاني هذه؛ يوقفنا على طرفٍ من طريقته في بناء شرحه الذي بأيدينا[2]، ومقدار الجهد الذي بذله في جمع المادة العلمية، وسبك أطرافها، وصياغة نصوصها، والجوانب التي كان يوليها عنايته وجهده، فمن ذلك؛ أن هذه النسخة توقفنا على عناية القسطلاني بمتن «صحيح مسلمٍ» الذي يثبته في

(١) ينظر: «منهج تحقيق النصوص» لعبد السلام هارون (ص٣٢)، وللدكتور محمد بن حميد العوفي محاضرة بعنوان: «التمييز بين نسخ مؤلف الكتاب العربي المخطوط، وما في حكمها»، ألقيت في رحاب كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تناول فيها مسودة المؤلف ووسائل تمييزها ومعرفتها.

(٢) وجاء في «فهارس المخطوطات الأصلية المحفوظة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، فهرس الحديث النبوي الشريف وعلومه» (ص٢٣٣) ذِكرٌ لمجلدٍ من مسودات القسطلاني من «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»، وأرسلتُ للمركز في طلبه، ولم يتيسر لهم تصويره.

شرحه، ومقابلته ومعارضته، وتدقيق النظر فيه، كما يظهر هذا جليًّا في حواشيه.

وكما أنَّ الوقوف على مسودَّات المؤلفين ذو فوائد عديدة، إلا أنَّ التعامل معها -بنسخٍ أو تحقيقٍ وما جرى مجراهما- يحمل في طيَّاته مزالق عدة، توجب على القائم بذلك توخي الحذر.

المبحث الثَّالث: وصف نسخة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

تحتفظ بها مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض -حفظها الله بحفظه- برقم (٤٦٥٤)[١]، وتقع هذه النسخة في مجلدٍ واحدٍ كبيرٍ، يضمُّ (٤٤٧) ورقة[٢]، في كل ورقة وجهان، ومسطرتها (٢٥) سطرًا في الصَّحيفة الواحدة، وقد أحيطت الكتابة فيها بإطار مربَّع مزدوجٍ، بقلم رفيعٍ دقيقٍ، بالمداد الأحمر، وكتب متن «صحيح مسلمٍ» بالمداد الأحمر، وكتب الشَّرح بالمداد الأسود، مع استعمال المداد الأخضر -أحيانًا- للتبويبات ولبيان فروق الروايات[٣]، وأثبت الناسخ «التَّعقيبة» في آخر كل ورقةٍ منها، وهي نسخة موقوفةٌ، تكرَّر إثبات وقفيَّة النسخة في أعلى عددٍ من أوراقها بكلمة (وقف)، لا يزيد على ذلك.

وتبتدئ أول ورقة من الموجود منها بقوله: «يتَّفق وقوع الدعاء فيها، **(وهو يصلِّي يسأل اللهَ)** فيها **(شيئًا)**»، وذلك من أثناء شرح الحديث رقم (٨٥٢/١٣)[٤] من أثناء كتاب الجمعة، وينتهي الموجود منها في أثناء شرح الحديث رقم

(١) جاء في بطاقة الفهرسة أنَّ النسخة مشتراة من الأستاذ رضوان دعبول.

(٢) ذهب التصوير بكثير من ترقيم النسخة، والإحالة إلى الرقم إن كان موجودًا، أو إلى رقم اللقطة، وهما متقاربان.

(٣) وهو ينحو منحى المؤلف في ذلك، ينظر على سبيل المثال (٤٤/ب)، (٦٥/ب) -مثال مهم-.

(٤) في أثناء «باب في الساعة التي في يوم الجمعة» (٥٨٣/٢).

(١٣٠٥/٣٢٦)[١] من أثناء كتاب الحج، فاشتملت هذه النسخة على شرح (٤٥٣) حديثًا من «صحيح مسلمٍ».

فهي إذن نسخةٌ مبتورة الطَّرفين، سقط من أولها –بما في ذلك ورقة العنوان– ما لعلَّه يبلغ (١٠) ورقاتٍ أو ربما أكثر[٢]، وسقط من آخرها قدرٌ لم يتبيّن لي مقداره[٣]، ولأجل هذا نُسب الشَّرح في بطاقة الفهرسة إلى مؤلفٍ «مجهولٍ، إلا أنه من القرن التاسع أو بعده»، وسيأتي –بإذن الله– بيان أوجه نسبة هذا الشرح إلى القسطلاني، والكشف عن ذلك –بعون الله —.

وهذا السقط الواقع في آخر النسخة أفقدنا الوقوف على تعيين ناسخها، وتاريخ نسخها، إلا أن خطَّها يشبه أن يكون من خطوط القرن الحادي عشر أو ما بعده[٤].

وجاء في حواشي النسخة ما يدلُّ على أنها نسخةٌ منقولةٌ من نسخةٍ بخطِّ المؤلف، حيث جاء في حاشية (٢٨/أ) «كذا بخطه، ولعل المراد: النبي ﷺ»، ثمَّ هي بعد ذلك نسخةٌ مقابلة على أصلها، حيث أثبت النَّاسخ في حواشي النسخة ما ندَّ منه حال نسخه الأول، وذلك على هيئة إلحاقات مصحَّحةٍ، فألحقه في مواضعه مع التصريح بنسبته إلى مؤلفه، حيث جاء في حاشية (٦٦/أ) (٤٤٦/أ): «من خط مؤلفه»، (١٢٥/أ): «هـ خطُّه»، (٧٣/ب) (١٣٣/ب): «كذا بخطه»، وغيرها من المواضع.

---

(١) وهو آخر حديثٍ من «باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي، ثم ينحر، ثم يحلق والابتداء في الحلق بالجانب الأيمن من رأس المحلوق» (٩٤٨/٢).

(٢) رُقمت أوراق النسخة بترقيمين مختلفين، أحدهما بقلمٍ أزرق معاصر يبتدئ من الرقم (١١) –وهو المعتمد في الإحالة في هذا البحث–، وثانيهما أسفل منه قليلًا بقلم رصاصٍ، ويبتدئ من الرقم (١).

(٣) جاء على بطاقة الفهرسة: «آخره: باب تحريم الصيد المأكول»، وهو الباب (٨) من أبواب كتاب الحج، بينما الباب الذي تنتهي في أثنائه النسخة هو الباب (٥٦).

(٤) ويظهر لي أنَّ ورقة (٧٦) كتبت بخط مغاير لخطِّ النسخة.

كما يشير الناسخ في مواضع عدة إلى ما بيَّض له المؤلف في نسخته، فنجده في (٧٩/ب) يترك موضع سطر منها، ويشير في حاشيته بقوله: «بياضٌ بأصل مؤلفه»، وستأتي الإشارة -بعون الله- إلى هذه القضية باختصارٍ عند بحث منهج القسطلاني في تأليف كتابه هذا.

وقد اعترى بعض أوراق النسخة تمزقات قليلة لبعض أوراقها مثل: (٤٧) وما بعدها، وتكرر في عدة مواضع من النسخة[١].

ويبقى البحث في ختام وصف هذه النسخة؛ في الجزء الذي تمثّله من تجزئة المؤلف، ولم أستطع الجزم بذلك، وسيأتي ذِكره على وجه التقريب[٢] -بإذن الله-، الله أعلم.

مطلبٌ في نسبة هذه القطعة من الشَّرح إلى شرح القسطلاني على صحيح مسلمٍ

لم أتردَّد بالحكم على هذه النُّسخة -حينما وقفت عليها- بأنها قطعةٌ من شرح القسطلاني على «صحيح مسلمٍ»، وذلك لما فيها من المطابقة مع بقيَّة النُّسخ الأخرى من هذا الشَّرح، من حيث طريقة الشَّرح، ومنهجه، ومصادره فيه، إلى غير ذلك من أوجه المطابقة، كما أنَّ نفَس الشَّارح في هذه القطعة لا يختلف عن نفَس القسطلاني في شرح مسلمٍ في القطع الأخرى ولا يخطئه، كما لا تكاد تخرم مشيته في هذا الشرح مشيته في شرحه الآخر «إرشاد الساري» أيضًا -والذي أمضيت بصحبته سنين عددًا في رسالتي الماجستير-.

ثمَّ طفقت أتتبَّع أدلة نسبتها إلى القسطلاني من خلال مطالعة الشَّرح وتفحُّصه، إلى أن وقفت فيها على إحالة القسطلاني لشرحه الشَّهير على البخاري «إرشاد

(١) وعند التصوير يظهر الكلام الذي في الصفحة السابقة أو التالية في موضع الشق؛ فلينتبه من ذلك.
(٢) ينظر ما سيأتي (ص٢٦).

الساري» في مواضع عدَّة منها[١]، فعرضتُ هذه المواضع على المطبوع من «الإرشاد» فوجدتها مطابقة للمراد، فمن هذه المواضع قول القسطلاني (٢٨/أ) في سياق مناقشته للسيوطي: «وأنت إذا تأمَّلت ما سطَّرتُه ظهر ما ذكره صاحب "الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف"[٢]، واستَدلَّ له بأحاديث، نبَّهت على بعضها في "إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري"، والله يهدينا إلى سواء السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل»، وهذا الموضع أطال فيه القسطلانيُّ النفسَ في «إرشاد الساري»[٣]، وأشار إلى كتاب السيوطي هذا، وناقش بعض ما ذكره من الأحاديث[٤]، وخلَص منه إلى خلاصة نافعة، مفادها أنَّ «كل ما ورد فيه تحديدٌ [لانتهاء الدنيا وقيام السَّاعة]؛ إما أن يكون لا أصل له، أو لا يثبت»، كما أنَّ هذا النَّقل من كتاب السيوطي يدلُّ على معاصرة هذا الناقل أو تأخُّره عنه زمنًا[٥]، والحقبة الزمنية للشَّارح متوافقةٌ مع هذا التَّقدير.

وهكذا يتكرَّر صنيعُ القسطلاني في إحالته إلى بسط المسألة في شرحه على البخاري، فمن ذلك أنَّه بحث في شرحه هذا (١١٦/ب) مسألةً، ثم قال: «وفي هذه

(١) وسيأتي (ص٢٧) في المطلب الخامس، من المبحث الأول، من الفصل الثاني، التنصيص على أنَّ تأليفه لشرحه على البخاري متقدم زمنًا على شرحه لمسلمٍ.

(٢) من تواليف السيوطي المشهورة، التي تبنَّى فيها رأيًا ذائع الصيت عند معاصريه ومن جاء بعده، وطبع عدة طبعاتٍ.

(٣) ينظر: «إرشاد الساري» (٢٩٣/٩).

(٤) وقد وقعت بين السيوطي والقسطلاني –رحمة الله عليهما– وقائع أدت لمنافرةٍ بينهما، والله يغفر لهما ويتجاوز عنهما، آمين، ينظر: «شذرات الذهب» لابن العماد (١٧٠/١٠)، «النور السافر» للعيدروس (ص١٠٧)، «فهرس الفهارس» للكتاني (٩٦٩/٢)، وقد ختم العيدروس نقله هذه الحكاية بقوله عن القسطلاني: «ولا يقدح فيه تحامل معاصريه عليه؛ فلا زالت الأكابر على هذا في كل عصر رحمهم الله».

(٥) كما أنَّ هذا الشَّرح يتضمن عدة نقولاتٍ عن كتب المتأخرين، ولعلَّ السيوطي هو آخر مَن نقَل عنه القسطلاني في شرحه هذا، وذلك بحسب ما اطلعت عليه.

المسألة مباحث ذكرتها في شرح البخاري، والله الموفق والمعين، لا إله غيره»[١]، وقال عن مسألة أخرى (١٤٣/ب): «ومبحث ذلك في الإرشاد شرح البخاري»[٢].

وقد يكون الحال بعكس هذا، بأن يبسط القول ويطيل النفس في شرحه على مسلمٍ، ويكون الموضع المحال إليه في «إرشاد الساري» أخصر وأوجز، حيث نجد القسطلاني يبحث في شرحه هذا (٩٨/أ) مسألة النياحة والإسعاد، ويطيل النَّفس فيها جدًّا، ثمَّ يختمها بقوله: «وقد ألممتُ بشيءٍ من هذا في إرشاد الساري، وبالله المستعان والتوفيق»، وبمراجعة هذا الموضع المحال إليه من «إرشاد الساري»[٣] نجد أنه اختصر الكلام فيه، كما يشير إليه قوله: «ألممتُ»، بينما أطال القول فيه في شرح مسلمٍ في ورقةٍ ونصف (ثلاث صفحاتٍ)، فهي من زيادات هذا الشرح على الإرشاد في حديثٍ متَّفق عليه عند الشيخين.

وقد يكون الأمر وسطًا بين الحالين، وعوانًا بين الأمرين، بأن يتطابق بحثه في الشَّرحين أو يتقارب، حيث نجده بحث مسألةً في شرحه على مسلمٍ (٣٥/أ)، ثمَّ ختمها بقوله: «انتهى من إرشاد الساري»[٤]، وهو كذلك موافقٌ لما في المطبوع منه.

وقد تكون الإحالة إلى مجرّد الاختيار والترجيح، كقوله (٥١/أ): «وهذا المعتمد، كما نبَّهت عليه في شرح البخاري»[٥]، وقال عن مسألة أخرى (٧٣/أ): «ذكرته في شرح البخاري»[٦]، وكلاهما مطابقٌ للمسألة المحال إليها.

كما أنَّ من القرائن التي يمكن الاعتضاد عليها في توثيق النسبة وتقريرها –وإن

(١) ينظر: «إرشاد الساري» (٣٧٩/٢)، وَ (٤٢٢/٢).
(٢) ينظر: «إرشاد الساري» (٨٧/٣).
(٣) ينظر: «إرشاد الساري» (٣٨١/٧).
(٤) ينظر: «إرشاد الساري» (١٨٧/٢).
(٥) ينظر: «إرشاد الساري» (٢٠٤/٢).
(٦) ينظر: «إرشاد الساري» (٢٧٣/٢).

كانت من حيث الدلالة أقل مما سبق، إلا أنَّ القرائن إنما تورد للاستئناس بها–، انتساب المؤلف إلى الإمام الشافعي رحمه الله وإلى مذهبه، كقوله (١٤/ب): «أئمتنا الشَّافعية»، وفي (٣٧/ب) (٥٠/أ): «إمامنا الشافعي»[(١)]، والقسطلاني شافعي المذهب كما لا يخفى[(٢)].

وجميع ما تقدَّم من الأحوال المذكورة؛ دالٌّ على القطع بصحة نسبة هذه النسخة إلى شرح القسطلاني على صحيح مسلمٍ، فلله الحمد على توفيقه وإنعامه.

المبحث الرَّابع: وصف النسخ المذكورة في كتب الفهارس، ولم أحصل عليها

وفيه مطلبان

المطلب الأول: النسخة المصريَّة

جاء في فهرس «قائمة مخطوطات دار الكتب بالمنصورة»[(٣)] بمصر العامرة، أنَّها تحتفظ بمجموعٍ حديثيٍّ، يشتمل على كتابين:

أحدهما: «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج»، للجلال السيوطي رحمه الله.

وثانيهما: «شرح خطبة الإمام مسلمٍ بن الحجاج»، للقسطلاني رحمه الله، وأنها نسخة مغربية الخطِّ، كتبت سنة (١١٤٠هـ)، ولم يقيد المفهرِس شيئًا زائدًا على هذا في وصف النسخة.

وهذه القطعة هي مفتتح شرح القسطلاني لصحيح مسلمٍ، وتفيدنا –كما أفادتنا

(١) وهذا الحرف استعمله القسطلاني أيضًا في «إرشاد الساري»، وأكثر من استعماله في مواضع جاوزت الستين.

(٢) وينظر ما تقدَّم في مفتتح ترجمته.

(٣) المنشور في «مجلة معهد المخطوطات العربية ٤/ ٢٨٦ رقم ١١٠)، وعنه د. فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (العلوم الشرعية ١/ ٢٧١).

قطعة جامعة ييل- أنه افتتح شرحه من أول خطبة مسلمٍ لكتابه، ولا يبعد أيضًا أن تشتمل النسخة على مقدمة القسطلاني لشرحه، كما هي عادته[1] وعادة غالب المصنفين، وهنا تكمن أهميتها؛ وقد اجتهدت في الحصول على هذه النسخة بكل سبيلٍ أمكنني سلوكه؛ فلم أجد إليها طريقًا ألبتة، وقد تأنَّيت في نشر هذا البحث مدة من الزمن رجاء الحصول عليها، ولما لم أستطع ذلك كتبت ما وقفت عليه، لعلَّ موفَّقًا يستطيع الحصول عليها.

المطلب الثَّاني: النسخة المغربيَّة

جاء في فهرس «مخطوطات الخزانة الحبْسيَّة التابعة لنظارة الأوقاف بآسفي، بالسُّوس في المغرب، من دليل مخطوطات الخزانات الحبسية» أنها تحتفظ بثلاثة أجزاء من «شرح القسطلاني على صحيح مسلم»، تحمل الأرقام المتوالية (من ١٧٤ إلى ١٧٦)، ويبقى النَّظر هل هي أجزاءٌ من نسخة واحدةٍ؟ أو من نسخٍ متعددةٍ؟

وهذه كسابقتها سواءً بسواءٍ؛ حيث سعيت في تحصيل مصورةٍ منها، فلم أصل إليها بسبيلٍ، والله المسؤول أن ييسر تحصيلهما لمن يقوم بحقّهما، آمين.

(١) فعلى سبيل المثال: نجد القسطلاني قدَّم لكتابه «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري» بمقدمة مطولة نافعةٍ، وقعت في (٤٦) صفحة، نظمها في خمسة فصولٍ، ذكر فيها مهمات المسائل المتعلقة بعلوم الحديث، وبالبخاري وصحيحه.

ملحقٌ فيه تلخيص المواضع التي اشتملت عليها النسخ الخطية من «صحيح مسلمٍ»

م	النسخة	النقص والتمام	ابتداء النسخة	انتهاء النسخة	ناسخها	تاريخ النسخ	عدد الأوراق	مبيضة مسودة	ملحوظات
١	دار الكتب بالمنصورة	لم أقف عليها	من أول الكتاب	آخر مقدمة صحيح مسلم	لم أقف عليه	١١٤٠هـ	–	–	بخط مغربي
٢	جامعة ييل الأمريكية	ناقصة من أولها	من أول الكتاب	آخر كتاب الطهارة ح ٣٧٦	محمد البحر	١١٣هـ	٣٦٧	مبيضة	منقولة من نسخة المؤلف وعليها حواشي الزرقاني
٣	مكتبة إسرائيل الوطنية	ناقصة من أولها	من باب التشهد في الصلاة ح ٤٠٢	باب من أدرك ركعة من الصلاة ح ٦٠٧	بخط القسطلاني	٩٢٠هـ	١٤١	مسودة	–
٤	مكتبة جامعة الإمام بالرياض	مبتورة الطرفين	من باب الساعة التي في يوم الجمعة ح ٨٥٢	باب السنة يوم النحر من كتاب الحج ح ١٣٠٥	–	–	٤٤٧	مبيضة	–
٥	الخزانة الحبسية بآسفي بسوس المغرب	لم أقف عليها	–	–	–	–	–	–	لا أستبعد أن تكون نسخة دار الكتب بالمنصورة من هذه النسخة أيضاً
٦									
٧									

الفصل الثَّاني

شرح القسطلاني على صحيح مسلم في المصادر التراثية وصفًا ومنهجًا ومقارنته بالنسخ الخطية، وبيان أهم معالم منهج الشَّارح فيه

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: وصف شرح القسطلاني على صحيح مسلمٍ من خلال المصادر التراثية، ومقارنته بالنسخ الخطية، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تسمية الكتاب

جاءت تسمية الكتاب في المصادر التي ذكرته بـ«**منهاج الابتهاج بشرح مسلم بن الحجاج**»[(١)]، إلا أنَّ صدّيق حسن خان سماه: «**منهاج الديباج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج**»[(٢)]، وهذا التفاوت بينهما قريبٌ.

لكن تقدَّم في وصف النسخ الخطيَّة أنَّ نسخة مكتبة إسرائيل الوطنيَّة تفرَّدت ورقة العنوان منها بتسمية الكتاب بـ«**البدر المعلم بمعاني صحيح الإمام مسلمٍ**»، ومضت الإشارة هناك إلى أنَّها ورقةٌ محدثَةٌ، مع كون النسخة بخط المؤلف، ولم أجد هذه التسمية في المصادر التي رجعتُ إليها.

وهذا التفاوت بين الواقع والمنقول يمكن تفسيره -احتمالًا- على أوجهٍ ثلاثةٍ:

الوجه الأول: أن يكون هذا الاختلاف راجعًا إلى المؤلف نفسه، بأن يكون قد سماه على وجهٍ -أثناء تسويد الكتاب مثلًا- ثم عدَل عنه إلى وجهٍ آخر.

---

(١) «كشف الظنون» (٥٥٥/١)، «فهرس الفهارس» (٩٦٨/٢) وعنده: «شرح» بغير باءٍ، وسماه البغدادي في «هدية العارفين» (١٣٩/١): «منهاج الابتهاج لشرح الجامع الصحيح لمسلم بن الحجاج»، فزاد كلمتين، وذكره الشوكاني في «البدر الطالع» (١٠٣/١)، ولم يسمِّه.

(٢) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص٢٠٦).

الوجه الثَّاني: أن يكون المؤلف قد سمى شرحه هذا بالاسمين جميعًا، حيث جرت عادة بعض المصنفين بتسمية الكتاب الواحد بعدة أسماء، لكن لم أجد هذا الصنيع من عادة القسطلاني في سائر كتبه.

الوجه الثالث: أن يكون أحدهما اجتهادًا من كاتبه، والآخر صحيح النسبة إلى المؤلف.

وبهذا يظهر؛ أني لم أستطع الجزم بتعيين أو ترجيح أحد التسميتين على الأخرى، والله أعلم.

المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

لا يتطرَّق شكٌّ في نسبة هذا الشَّرح للعلامة أبي العباس شهاب الدين القسطلَّاني (ت٩٢٣هـ)، إذ الدَّلائل القاطعة على صحة النسبة كثيرة، من أهمها:

١- أنَّ نسخة مكتبة إسرائيل الوطنيَّة بخطِّ المصنف نفسه -كما تقدَّم في وصفها- حيث جاء في خاتمتها: «تمَّ الجزء الثَّاني على يد مؤلفه أحمد بن القسطلاني»، وبالمقارنة مع خط القسطلاني نجد تطابقًا تامًّا بين خطه في هذا الشرح وبين خطه في كتبه الأخرى، لا سيما المؤرخة عام (٩٢٠هـ)[(١)]، وهي ذات السَّنَة التي كان يعمل فيها على شرح مسلمٍ.

٢- أحال القسطلاني في شرحه هذا على كتبه الأخرى، لا سيما «إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري»، فإنه أحال إليه في مواضع عدَّةٍ -كما تقدَّم[(٢)].

٣- تكرَّر في هوامش النُّسختين الأخريتين[(٣)] وحواشيهما التوثيق من «خط مؤلفه» مرارًا وتكرارًا.

(١) سيأتي ذِكر المقارنة المصوَّرة بين خطوط القسطلاني في ملاحق هذا البحث (الملحق الرابع).
(٢) ينظر: المبحث الثالث من الفصل الماضي (ص١٩).
(٣) أعني: نسخة جامعة ييل، ونسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٤- جاء التَّصريح بنسبة الكتاب إلى القسطلاني على ورقة العنوان، من نسخة مكتبة إسرائيل الوطنيَّة، وجاء ملحقًا على أول ورقةٍ من نسخة جامعة ييل.

٥- ذكره عامَّة من ترجم للقسطلاني ضمن مؤلفاته(١).

٦- لا يختلف أسلوب القسطلاني في شرحه هذا عن شرحه الآخر على صحيح البخاري «إرشاد السَّاري»، فإن أسلوبه فيهما واحد، ومنهجه لا يكاد يختلف.

المطلب الثَّالث: القدر الذي شرحه القسطلاني من «الصَّحيح»

اتفق العلماء الذين ذكروا شرح القسطلاني على صحيح مسلمٍ أنه لم يكمله، ومنهم من عيَّن القدر الذي شرحه، فقال: «بلغ إلى نحو نصفه»(٢)، أي: قارب النَّصف ولم يبلغه.

وبالنظر إلى صحيح مسلمٍ، نجد أنَّ منتصف الكتاب يتراوح -بحسب اختلاف ترقيم الطَّبعات- بين أواسط كتاب الطَّلاق، إلى أوائل كتاب البيوع(٣)، في حين أنَّ النُّسخ الخطيَّة التي بين أيدينا من شرح القسطلاني لا تبلغ هذا المقدار، وإنما ينتهي الموجود منها في أثناء شرح الحديث رقم (١٣٠٥)(٤) من أثناء كتاب الحج، وتقدَّم

(١) تنظر حواشي المطلب السابق، ويضاف إليها: «معجم الشيوخ» لجار الله ابن فهدٍ المكي (ل: ٤٣/أ).

(٢) «كشف الظنون» (٥٥٥/١)، «هدية العارفين» (١٣٩/١)، «الحطة» (ص٢٠٦)، وقال الشوكاني في «البدر الطالع» (١٠٣/١) أنه «لم يكمل»، ولم يعيّن موضعًا.

(٣) بالنظر إلى ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ينتصف الصَّحيح عند الحديث رقم (١٥١٦) وذلك في الباب الرابع من كتاب البيوع. وأما بالنظر إلى ترقيم طبعة التأصيل فينتصف الصَّحيح عند الحديث رقم (١٥٧٢)، وذلك في الباب الحادي والعشرين من كتاب البيوع أيضًا. وأما بالنظر إلى طبعة المكنز فينتصف الصَّحيح عند الحديث رقم (٣٨٧٤) وذلك في أثناء كتاب الطلاق -وهو قبل كتاب البيوع-.

(٤) وهو آخر حديثٍ من «باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي، ثم ينحر، ثم يحلق والابتداء في

أنَّ النسخة التي وصلتنا متضّمنة شرح كتاب الحجِّ مبتورة الآخر، ولعلَّ من النسخ التي لم نقف عليها ما يتناول القدر الذي بعد ذلك.

فالظاهر أن القسطلاني فرغ من شرح أبواب العبادات كاملةً، بنهاية شرحه لكتاب الحج من الصَّحيح(١)، ولا يبعد أن يقال: إنه قد شرع فيما بعده –ككتاب النكاح وصولًا إلى أوائل كتاب البيوع(٢)–.

المطلب الرابع: حجم الكتاب

بيَّن العلماء الذين ذكروا هذا الشَّرح أنَّه يقع «في ثمانية أجزاء كبار»(٣)، وبالنظر في النسخ التي وصلتنا:

- نجد أن نسخة جامعة ييل هي الجزء الأول، وتقدَّم في وصفها أنه تقع في (٣٦٧) ورقة، وتشتمل على شرح المقدمة و(٣٧٦) حديثًا.
- وأن نسخة مكتبة إسرائيل الوطنيَّة هي الجزء الثاني –من تجزئة المؤلف–، وتقع في (١٤١) ورقةً، وتشتمل على شرح (٢٠٦) أحاديث، وأنه سقط من أولها قرابة (١٢٠) ورقةً تقريبًا، فيكون مجموع أوراق هذا الجزء (٢٦١) ورقة تقريبًا.
- وأن نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تقع في مجلدٍ كبيرٍ يضمُّ (٤٤٧) ورقة، وتشتمل على شرح (٤٥٣) حديثًا، ولكونها مبتورة الطرفين لم يتبيّن لي من أي جزءٍ هي، وإن كنت أميل إلى أنها تمثّل الجزء الخامس أو السَّادس من تجزئة المؤلف.

الحلق بالجانب الأيمن من رأس المحلوق» (٩٤٨/٢).

(١) فيكون السقط –على هذا التَّقدير– من آخر النسخ التي بين أيدينا يصل إلى (٩٤) حديثًا فقط.

(٢) وإذا افترضنا أنَّ القسطلاني بلغ فعلًا إلى منتصف الصحيح –على التقدير المذكور آنفًا– فيكون السقط من آخر النسخ التي بين أيدينا يصل إلى (٢١١) حديثًا.

(٣) ينظر: «كشف الظنون» (٥٥٥/١)، «الحطة» (ص٢٠٦)، وكذا في «فهرس الفهارس» (٩٦٨/٢)، «هدية العارفين» (١٣٩/١)، ولكن لم يذكرا كلمة: «كبار».

وبناءً على ما تقدَّم؛ فإن مجموع أوراق هذه القطع الثلاث: (٩٥٥) ورقة، في كل ورقة وجهان، وتتناول شرح (١٠٣٥) حديثًا من «صحيح مسلمٍ».

كما نلحظ تفاوت هذه النسخ فيما بينها، تفاوتًا يتعذَّر معه تقدير الأجزاء المفقودة، وكم حديثٍ يشتمل عليه كل جزءٍ منها[١]، ولعلَّ في النسخ التي لم أقف عليها ما يبيّن هذه القضية أكثر.

المطلب الخامس: تاريخ تأليفه

ليس فيما بين أيدينا من المصادر والنُّسخ ما يدلُّ على تاريخ ابتداء أو انتهاء القسطلاني من تأليف شرحه على صحيح مسلمٍ، إلا أنَّنا نقف على تأريخ القسطلاني لفراغه من كتابة مسودة الجزء الثَّاني من أجزاء هذا الشَّرح، حيث أرَّخ ذلك في أوائل شهر جمادى الآخرة سنة (٩٢٠هـ)، أي: قبل وفاته بثلاثة أعوامٍ، ولذا نستطيع القول: إن العلامة القسطلاني عاجلته المنية قبل أن يتمَّ شرح «صحيح مسلمٍ».

ومن المناسب أن نشير هنا إلى أنَّ القسطلاني شرع في شرحه هذا بعد فراغه من شرحه على البخاري «إرشاد السَّاري»، حيث أرَّخ لفراغه منه ثمَّ أرَّخ لفراغه من مقابلته وتبييضه في شهر الله المحرم عام (٩١٧هـ)[٢]، بعدما أمضى في شرحه على

(١) لكن إذا قلنا إنَّ آخر حديثٍ في نسخة جامعة الإمام (ح١٣٠٥)، ومجموع الأحاديث في النسخ الثلاث: (١٠٣٥) حديثًا؛ فإن الساقط بين هذه القطع الثلاث: (٢٧٠) حديثًا فقط.

(٢) ينظر: «إرشاد الساري» (مقدمة المؤلف ١/٤١)، (خاتمته ١٠/٤٩٠).

البخاري ما يزيد على عشرة أعوامٍ[١]، وتقدَّم[٢] أنَّ القسطلاني أحال في شرحه على مسلمٍ إلى مواضع عدَّةٍ من شرحه على البخاري.

المطلب السَّادس: أهمية الشَّرح

تقدم في ترجمة القسطلاني ذِكر ثناء العلماء على عموم مؤلفاته، وجودة مصنفاته، وأنَّه أعطي السَّعد في قلمه، وأنَّ مؤلفاته كانت موضع قبول عند العلماء، وكتابنا هذا واحدٌ منها، لا يخرج عما قيل فيها، وإذا كان شرحه على البخاري هو أشهر كتبه وأكثرها فائدة وعائدةً، فإنه نسج شرحه على صحيح مسلمٍ على منوال «إرشاد الساري»، كما قال جار الله ابن فهدٍ المكي: «شرح "صحيح مسلمٍ" مثله، ولم يكمل»[٣]، لا سيَّما وأن القسطلاني إنما انتهض لشرح مسلمٍ وهو في أوج خبرته العالية وقوته العلمية، حيث شرع فيه بعد فراغه من شرح البخاري –كما تقدَّم آنفًا– وهذا يدلُّ –ضمنًا– على أهمية شرحه هذا.

ومع توافر الشُّروح العلمية على صحيح مسلمٍ؛ إلا أنَّ الحاجة ماسة إلى شرحه على الطريقة المزجيَّة الفريدة التي سلكها العلامة القسطلاني، والتي تكاد تتناول كل كلمةٍ من أسانيد «صحيح مسلمٍ» ومتونه، وقد بقيت الحاجة قائمة إلى ذلك، إلى

(١) أرَّخ القسطلاني في «إرشاد الساري» (٤٢٤/٣) لفراغه من شرح كتاب الصوم في (٩٠٧/٦/٣هـ)، فيكون قد بقي عشرة أعوامٍ من ابتدائه لشرح «كتاب صلاة التراويح» (ح٢٠٠٨)، إلى ختم الصحيح (ح٧٥٦٣)، وأما تاريخ ابتدائه شرح البخاري فهذا ما لم أستطع الوصول إلى تعيينه، لكن يحتمل أن تتراوح مدة ذلك من أربعة أعوامٍ إلى خمسةٍ –تقريبًا– قبل عام (٩٠٧هـ)، والله أعلم.

(٢) ينظر: (ص١٩).

(٣) «معجم شيوخه» (ل: ٤٣/أ) –وقفت عليه بإفادةٍ كريمة من د. محمد السريّع، أدام الله توفيقه–، ومثله في «البدر الطالع» للشوكاني (١٠٣/١)، وهي كلمةٌ يمكن توظيفها في المطلب السَّابق (تاريخ تأليفه)، فتكون قرينةً على شروعه في شرح مسلمٍ بعد شرحه على البخاري، إلا أنَّ التواريخ المثبتة أصرح من هذه القرينة.

أن شرع رحمه الله بكتابة شرحه هذا، ولمَّا لم يكمل؛ انتهض عصريُّه ابن عِرَاقٍ الكناني (ت٩٦٣هـ) لهذه المهمة -أعني شرح صحيح مسلمٍ على طريقة القسطلاني- كما قال ابن طولون: «ذكر لي أنه عمل شرحًا على "صحيح مسلم" كصنيع القسطلاني على "صحيح البخاري"»[(١)]، لكنه لم يصلنا بعدُ أيضًا.

ولذا فإنَّ العناية بهذا الشَّرح وتحقيقه تحقيقًا علميًّا وطباعته؛ يتضمن إضافة علميَّةً معتبرة إلى المكتبة الحديثية، وهي إضافة مشكورة للمؤلف والمحقق.

المبحث الثَّاني: أهم معالم منهج القسطلاني في شرح صحيح مسلمٍ، والموزانة بينه وبين شرحه على البخاري، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهم معالم منهج القسطلاني في شرح صحيح مسلمٍ

تقدَّمت الإشارة آنفًا إلى أهمية هذا الشرح ومكانته، وأذكر هنا أهم معالم منهج القسطلاني فيه على وجه الاختصار والاقتضاب، وليس على سبيل الاستيعاب والاستقصاء، راجيًا أن يكون في ذلك تنبيهًا للباحثين على أهمية هذا الشرح، وتنبيهًا ثانيًا لنجباء الدَّارسين في توجيه الدراسات الوصفية التحليلية إلى هذا الشرح:

١/ **يظهر لي من غير جزمٍ -والعلم عند الله تعالى- أنَّ القسطلاني لم يبيّض كتابه هذا** تبييضًا يصل به إلى صورته النهائية وإبرازته الأخيرة، حيث نجد القطعة الثانية -التي بخط المؤلف- مسودة لم يبيضها.

في حين أن القطعتين (الأولى والثالثة) مبيضتان، لكن تظهر عليهما بقية من آثار مسودة المؤلف، وذلك لتكرر البياضات فيهما، حيث كتب ناسخ القطعة الأولى في هامش (٦٢/ب): «بيَّض له المؤلف»، وفي الورقة التالية لها: «بيَّض له،

(١) نقله ابن العماد في «شذرات الذهب» (١٠/ ٤٨٩) في ترجمة ابن عراق.

بياضًا كبيرًا[١]»، ثمَّ كرر التنبيه في الورقة التالية أيضًا بقوله: «بيَّض له المؤلف، وكذا ما بعده مما تراه»، وقد تكرَّر هذا التنبيه على حواشي النسخة مرارًا، وكذا تكرر في نسخة جامعة الإمام كما تقدَّمت الإشارة إليه.

٢/ **شرح العلامة القسطلاني صحيح مسلمٍ في كتابه هذا شرحًا مزجيًّا**[٢]، يمزج المتن فيه بالشَّرح، حيث ميَّز المتن بالحُمرة، والشرح بالمداد الأسود، واستعمل المداد الأخضر –أحيانًا– لبيان فروق الروايات، وهي ذات الطريقة التي سلكها في شرحه على البخاري «إرشاد الساري»، إذ نصَّ في مقدمته على ذلك بقوله: «طالما خطر في الخاطر المخاطر أن أعلق عليه شرحًا، أمزجه فيه مزجًا، وأدرجه ضمنه درجًا، أميز فيه الأصل من الشرح بالحمرة والمداد»[٣].

وأستطيع القول؛ إنَّ العلامة القسطلاني أحدَّ روَّاد الطريقة المزجية، وأهم أعلامها، حيث سلكها في عددٍ من شروحه الحديثيَّة وغيرها[٤]، مع إفادة وإتقان.

٣/ **أما عن منهج القسطلاني في تبويبات الصَّحيح**؛ فقد عُني بالتبويب لأحاديث صحيح مسلمٍ، والذي ظهر لي من مطالعة هذا الشرح وتدقيق النظر فيه: أنَّ القسطلاني اعتمد تبويبات النووي، فأثبتها أصلًا، وكتبها بالحمرة، ولا يشير إلى مصدرها، فإن كان الباب لغير النووي صدَّره بقوله: «ولغير النووي هنا»، ويكتبها

(١) لعلها كذا.

(٢) قال حاجي خليفة في «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» (١/ ٣٨): «ثم إن أساليب الشرح على ثلاثة أقسام: الأول: الشرح بـ"قال أقول"...، والثاني: الشرح بـ"قوله"...، والثالث: الشرح مزجًا، ويقال له: شرح ممزوج، يمزج فيه عبارة المتن والشرح، ثم يمتاز إما بالميم والشين، وإما بخط يخط فوق المتن، وهو طريقة أكثر الشراح المتأخرين من المحققين وغيرهم، لكنه ليس بمأمون عن الخلط والغلط».

(٣) إرشاد الساري (٢/١)، كما تحتمل كلمة ابن فهدٍ –المتقدم ذكرها– أنه يريد بها: مثله في المنهج والطريقة.

(٤) كشرح الطيبة، وشرح البردة، كما ذكره السخاوي، ينظر: «الضوء اللامع» (١٠٣/٢).

بالأسود المميَّزِ، ولم أره صرَّح بغير النووي في الأبواب.

وقد يذكر تبويب النووي ثمَّ يذكر خلاف من خالف، ومن أمثلة ذلك قوله: «"باب زكاة الفطر"[(١)]، زاد غير النووي: "على المسلمين من التمر والشعير"»[(٢)]، وهذا دالٌّ على أنه اعتمد تبويب النووي أصلًا، مع مقارنته بغيره، ولذا يكتبه بالحمرة كمتن الصَّحيح، ويكتب غيره بالمداد الأسود.

وقد ينقل الخلاف في الأبواب، كقوله: «ولغير النووي هنا: "باب اللحد وتسوية القبور"، ولآخر: "باب اللحد ونصب اللَّبن على الميت»[(٣)]، ومثله قوله: «ولغير النووي هنا: "باب كراهة التَّجصيص على [القبر][(٤)]، وزاد بعضهم: "والكتابة عليها"»[(٥)].

وقد تصل الأقوال المحكيَّة عنده في الخلاف في الأبواب إلى ثلاثة أقوالٍ[(٦)]، وهذا يدل على مطالعته لعددٍ من شروح صحيح مسلمٍ أثناء كتابته الشَّرح -كما سيأتي-

٤/ وأما عن منهجه في التَّعامل مع روايات صحيح مسلمٍ ونسخه: فقد عُني القسطلاني في شرحه هذا بمطالعة كثيرٍ من روايات الصحيح ونسخه المختلفة، مع المقارنة والموازنة بينها، والعناية بذلك عنايةً كبيرةً على أوجهٍ متعددةٍ، وأنقل هنا نقلًا واحدًا يتبيّن من خلاله عناية القسطلاني بهذا الشأن، وهو قوله: «ثبت هذا الإسناد لأبي العباس العذري، وأبي الفتح السمرقندي، وسقط للقاضي أبي الوليد، وكذا وقع في بعض الأصول بعد رواية أبي كريب عن ابن أبي زائدة عن يحيى بن سعيد في

(١) وهذا الباب ثابت في شرح النووي (ط. السرساوي ٦/٣٩٤).
(٢) (جامعة الإمام ١٤١/أ)، وينظر أيضًا موضع آخر: (جامعة الإمام ١٦٦/أ).
(٣) (جامعة الإمام ١٢٥/ب)، وينظر أيضًا موضع آخر: (جامعة الإمام ١٣٤/ب).
(٤) طمسٌ في الأصل.
(٥) (جامعة الإمام ١٢٨/أ).
(٦) ينظر على سبيل المثال: (جامعة الإمام ١٣٦/أ).

حديث عليٍّ، قال القاضي عياض: "وهذا من زيادات إبراهيم بن سفيان –راوي صحيح مسلمٍ–، وليس من أصل الكتاب"، وهو الحقُّ؛ لما تقرَّر أن مسلمًا لم يروِ عن محمد بن يحيى الذُّهلي في كتابه هذا شيئًا»[(١)]، وأوجز الآن القول في منهجه في التعامل معها في النقاط الآتية:

- رجع القسطلاني في شرحه إلى عددٍ من روايات صحيح مسلمٍ وأصوله الخطيّة، فمن ذلك على سبيل المثال: رواية أبي القاسم ابن عساكر[(٢)]، وأبي الفتح نصر بن الحسن الشَّاشي[(٣)]، وأبي العباس أحمد بن عمر العُذْرِي[(٤)]، وغيرهم، حتى ربَّما قارن بين أربع نسخٍ في الموضع الواحد، وهذه من الفوائد المهمة لهذا الشرح، ولعلَّ باحثًا مجدًّا يتتبَّع هذه الأصول والروايات والنسخ التي نقل عنها القسطلاني، ويفردها بدراسةٍ مستقلةٍ.
- يشير القسطلاني إلى أنواعٍ من الاختلافات بين النسخ والروايات، فتارة يشير إلى وجود الحديث من عدمه، كقوله: «وهذا الحديث ساقط في كثيرٍ من الأصول»[(٥)]، وتارة يشير إلى اختلاف الترتيب بينها، وتارة في ثبوت لفظٍ أو إسناد أو حذفه، أو تفاوت بينها في إثباته، ونحو ذلك.
- وقد يشير إلى وجهٍ واحدٍ من أوجه الخلاف، وقد يشير إلى أكثر من ذلك، ومن أمثلته: إشارته إلى اختلاف الروايات في قوله ﷺ: «**كل سُلامَى من الناس عليه صدقة، كل يومٍ تطلع الشَّمس...**»، أو «**تطلع عليه الشمس**»،

(١) (جامعة الإمام ١٢١/ب)، وينظر أيضًا: (جامعة الإمام ١٢٧/أ)، وهو موضعٌ مهمٌّ.
(٢) ينظر: (جامعة الإمام ١٠٧/ب)، وفيها: «وعند ابن عساكر: "قيل: وما القيراطان"».
(٣) سمِع صحيح مسلم في نيسابور من عبد الغافر الفارسي، وتوفي سنة (٤٨٦هـ)، وينظر في ترجمته: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠/٥٧٠).
(٤) سمِع صحيح مسلم من أبي العباس الرازي، وتوفي سنة (٤٧٨هـ)، وينظر في ترجمته: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠/٤١٧).
(٥) ينظر: (جامعة الإمام ٨٧/أ).

أو «**تطلع فيه الشمس**»[١]، فذكر فيه ثلاثة أوجه من أوجه الاختلاف بين روايات الصحيح.

- وقد يشير إلى الخلاف بين الروايات والنسخ إشارة تفصيلية -كما هو الأكثر[٢]-، وقد يشير إليها إشارةً مجملةً من غير تفصيلٍ ولا تعيين، كقوله في مواضع متعددة: «في بعض الأصول كذا وفي بعضها كذا»[٣]، ولهذا أمثلة كثيرةٌ.
- وهذا الخلاف بين الروايات والنسخ منه ما يشير إليه القسطلاني ابتداءً، ولعلَّه الأكثر -فيما ظهر لي-، ومنه ما ينقله عن غيره، كما نقل عن المازري[٤] اضطراب النسخ في حديثٍ من أحاديث الصَّحيح، وكما نقل عن النووي الاختلاف بين الروايات في إثبات حديثٍ في صحيح مسلم[٥].

وأما منهجه في التَّعامل مع الرواة ورجال أسانيد صحيح مسلمٍ: فقد اعتنى القسطلاني عناية فائقةً في شرحه هذا بتعيين المهمل، وتمييز المبهم، وتسمية المكنَّى، ومن نُسب إلى أبٍ وجدٍّ ونحو ذلك، مع الترجمة لمن يحتاج إلى ترجمةٍ، والتعريف بالرواة من رجال أسانيد صحيح مسلمٍ، عند ذِكر كلِّ راوٍ -ولو تكرَّر-، مع ضبط ما يُشكل، ويظهر لي أنه يعتمد في ذلك على «تقريب التَّهذيب» غالبًا، لكن يختصر الترجمة منه بما يوافق سياق الشَّرح المزجي.

كما يذكر بعض القواعد المتعلقة برواة الصَّحيح، كقوله عن سَليم بن حَيَّان:

---

(١) ينظر: (جامعة الإمام ١٧١/ب).
(٢) ينظر على سبيل المثال لا الحصر في نسخة جامعة الإمام: (٨٨/ب)، (١٠٥/أ)، (١٠٥/ب)، (١١١/ب)، وفي (١٩٥/أ) -وهو موضع مهم-.
(٣) ينظر على سبيل المثال: (جامعة الإمام ١٠٨/ب - ١١٢/أ).
(٤) ينظر: (جامعة الإمام ٧٣/ب).
(٥) ينظر: (جامعة الإمام ١٣٥/ب).

«وليس في الصَّحيحين "سَلِيم" بفتح السين وكسر اللام غيره»(١).

اعتنى القسطلاني بالروايات المفسرة لرواية صحيح مسلمٍ، لا سيَّما الروايات المخرَّجة في الكتب الستة، وقد يخرج إلى غيرها أحيانًا عند الحاجة إلى ذلك؛ ومن مصادره في ذلك على سبيل المثال: مسند الإمام أحمد، ومعجم الطبراني، ومسند البزار، وغالبًا ما يحكم على أسانيد هذه الروايات التي يستشهد بها، ولا أستبعد أن يكون رجوعه في ذلك إلى كتب الحافظ الهيثمي.

اعتنى القسطلاني رحمه الله بالجواب عن المواضع المشكلة من «صحيح مسلمٍ»، سواء كان إشكالها من جهة أسانيدها(٢)، أو من جهة متونها(٣).

كما اعتنى بضبط صيغ التَّحديث في غالب الأسانيد، كقوله: «حدثني: بالإفراد»، «أخبرني: بالمعجمة والإفراد»، «حدَّثنيه: بالإفراد والضمير»، ويضبط ما كان بالإفراد أكثر مما كان بالجمع كـ«حدَّثنا» وَ «أخبرنا».

اعتنى بتفسير الضمائر، وبيان الموضع الذي تعود إليه، سواء كان ورودها في المتن أو في الأسانيد.

يشرح الغريب، ويعرِّف به، وهو كثيرٌ جدًّا، لا يكاد تخطئه العين عند مطالعة الشرح.

يضبط ما يشكل ضبط حرفٍ، مع توجيهه أحيانًا، وذِكر الخلاف فيه بين الشرَّاح، وربما ذكر اختلاف أهل اللغة أيضًا.

---

(١) (جامعة الإمام ١١٥/أ).

(٢) كجوابه عن إسنادٍ ظاهره الانقطاع (جامعة الإمام ١٣١/أ)، وجوابه عن حديثٍ أعله الدَّارقطني (جامعة الإمام ١٤٤/أ).

(٣) كجوابه عن الإشكال الوارد في رواية مسلمٍ من قوله ﷺ: «**خمس ذودٍ**» (جامعة الإمام ١٣٦/ب)، والإشكال الوارد على روايته لقوله ﷺ: «**حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**» (جامعة الإمام ١٩٥/أ).

يعرِّف المواضع والبلدان التي يمرُّ ذكرها، كقوله: «بالقادسية: بالقاف والسين المهملة، مدينة صغيرة ذات نخلٍ ومياهٍ، بينها وبين الكوفة مرحلتان، أو خمسة عشر فرسخًا»(١).

من أهم المصادر التي رجع إليه القسطلاني في شرحه هذا: شروح صحيح مسلمٍ، حيث كان يراجعها، وينقل منها، ويوزان بين كلام الشراح، مع إضافاتٍ وتعقبات، ومن أهم هذه الشروح: شرح أبي عبد الله المازري(٢)، وشرح القاضي عياض، وشرح أبي العباس القرطبي، وشرح أبي عبد الله الأُبّي، وشرح النووي، رحمة الله على الجميع، ورجوعه إليها كثيرٌ جدًّا، وهو أكثر من أن يحصر، ولا تخطئه العين عند مطالعة الشرح.

وقد ينقل من هذه الشروح ويبهم قائلها، وقد ينقل منها ولا يصرّح بالنقل، ولذا تعقبه أحد مطالعي النسخة في موضعٍ بأن هذا نصُّ كلام الأُبي في شرحه على مسلمٍ(٣).

فضلًا عن كثيرٍ من المصادر الأخرى التي رجع إليها ونقل منها، من دواوين السنة، وكتب الشروح، والفقه، والرجال والتراجم، وكتب اللغة والغريب، وغيرها.

وأمَّا منهجه في بحث المسائل الفقهية: فقد ظهرت عناية القسطلاني بالمذاهب الأربعة من خلال شرحه هذا، حيث ينقل الخلاف بينها في أغلب المسائل التي

(١) (جامعة الإمام ١٢١/أ).

(٢) ينظر على سبيل المثال: (جامعة الإمام ٧٧/أ).

(٣) كما تقدَّم في وصف تعليقات الزرقاني على نسخة جامعة ييل، وينظر أيضًا: (جامعة الإمام ١٧٠/أ).

يبحثها(١)، وقد يضيف إلى ذلك أحيانًا فقه بعض أعلام السلف وفقهائهم(٢) – سوى الأئمة الأربعة–.

وتارةً يقتصر في بحث المسألة الفقهية على مذهب الشافعية فقط(٣)، أو يذكر الخلاف في مذهب الشافعية، ثم يتبعه بالخلاف بينهم وبين غيرهم من المذاهب(٤).

بنى القسطلاني شرحه هذا على الاختصار والإيجاز، لكنه قد يطيل أحيانًا في بعض المسائل المشكلة المحتاجة إلى تحريرٍ، ويبسط القول فيها، مقارنًا بين النقول، وموازنًا بينها، ذاكرًا أهم التعقبات والاعتراضات الواردة فيها، بنفَسٍ علمي منضبط(٥).

ظهرت شخصيَّة القسطلاني في شرحه هذا، فلم يكن نقَّالًا نقلًا مجرَّدًا لكلام غيره من العلماء والشرَّاح، وإنما كان يستدرك ويتعقَّب بأناةٍ وحسن عبارةٍ، فمن ذلك أنه عند شرحه لحديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: «**فقد والله صليت معه –ﷺ– أكثر من ألفي صلاة**»، نقل كلام النووي في توجيه الحديث وشرحه، ثمَّ تعقبه بقوله: «وهذا بعيدٌ من السياق...»(٦)، وكذا فعل في موضعٍ آخر، نبَّه عليه أحد مطالعي النُّسخة، فكتب في حاشيتها: «إلى هنا كلام النووي، وما بعده

(١) ينظر على سبيل المثال: مسألة الصلاة على الميت في المسجد (جامعة الإمام ١٢٩/ب)، وينظر أيضًا: (١٠٩/ب).
(٢) ينظر على سبيل المثال: حكم الصلاة على من مات وعليه دينٌ (جامعة الإمام ١٣٥/أ).
(٣) ينظر على سبيل المثال: صفة صلاة الجنازة (جامعة الإمام ١٢٣/ب).
(٤) ينظر على سبيل المثال: (جامعة الإمام ١٤٣/أ).
(٥) مثال ذلك: مسألة تعذيب الميت ببكاء الحي (جامعة الإمام ٩٥/أ)، كما ذكر بعدها عددًا من المسائل المشكلة في كتاب الجنائز وأطال فيها، وكذلك مسألة الشهادة للميت بخير أو شر (جامعة الإمام ١١٢/أ)، حيث ذكر مسألة وأطال النفس فيها.
(٦) (جامعة الإمام ٢٣/أ).

استدراكٌ عليه»[1].

المطلب الثاني: الإشارة إلى الموازنة بين شرح القسطلاني على البخاري وشرحه على مسلمٍ

تقدَّم -في غير ما موضعٍ- ذِكر منهج القسطلاني في شرحه على مسلمٍ، وأنه -من حيث الطريقة والمنهج- يسير على ما سار عليه في شرحه على البخاري، حيث يتَّفقان -في الجملة- على المعالم الرئيسة في المنهج؛ ككون الشرح مزجيًّا، وكونه يبحث الخلاف في المسائل الفقهية بين المذاهب الأربعة -كثيرًا-، ويعتمد فيهما على «تقريب التَّهذيب» في التعريف برجال الإسناد، ويعتني فيهما بذِكر روايات الكتاب، وفروق الروايات والنُّسخ.

لكن ثمَّة أوجهٌ من أوجه الفروق بينهما في المادة العلميَّة، وأُشير هنا إلى أهم الفروق بينهما، فمن ذلك على سبيل المثال:

١- اختلاف المصادر بين شرحيه على الكتابين، إذ يرجع في شرحه على البخاري إلى أهم شرحين له، وهما شرح الحافظ ابن حجر وشرح العلَّامة العيني، بينما في شرحه على مسلمٍ يرجع إلى عددٍ من شروح صحيح مسلمٍ -كما تقدَّمت الإشارة إلى ذلك-.

٢- يذكر في شرح البخاري في ختام شرح كلِّ حديثٍ مَن أخرجه من أصحاب الكتب الستة، معتمدًا في ذلك على «تحفة الأشراف»، ولا يذكر ذلك في شرحه على مسلم.

٣- يذكر في شرح البخاري لطائف الإسناد -كثيرًا-، كقوله مثلًا: «حديث الباب فيه التحديث والإخبار والسماع والقول، وشيخ المؤلّف: رازي، وابن جريج

(١) (جامعة الإمام ٤٢/أ).

وعطاء: مكيّان»[1]، وغالبًا لا يذكر لطائف الإسناد ولا يشير إليها في شرحه على مسلمٍ.

وليس القصد من عقد هذا المطلب استقصاء الفروق بين الكتابين، وإنما قصدت منه لفت أنظار الدَّارسين والباحثين إلى استحقاق هذه القضيّة لإفرادها بالدراسة، وأنها بحاجةٍ إلى مزيد بحثٍ ومقارنة وموازنةٍ.

(١) «إرشاد الساري» (٤٢٣/٢).

الخاتمة

وتتضَّن أهم النتائج، وأبرز التوصيات

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال تتبُّع مخطوطات «شرح القسطلاني على صحيح مسلمٍ»، ومن استقراء المصادر التراثية التي ذكرته، فيما يلي:

١- أنَّ مكتبات المخطوطات تحتفظ بعدة قطعٍ لهذا الشرح، (وهي: خمس قطعٍ متفرقاتٍ، منها نسخة مغربية تضمُّ ثلاثة أجزاءٍ، ومجموع ذلك سبع مجلداتٍ)، وقفتُ على ثلاث قطعٍ منها متفرقة، ومجموع أوراقها (٩٥٥) ورقة، في كل ورقة وجهان، وتتناول شرح (١٠٣٥) حديثًا من «صحيح مسلمٍ»، وأنَّ الأحاديث التي سقط شرحها لا تتجاوز (٢٧٠) حديثًا.

٢- وهذه القطع الثلاث: إحداها بخط القسطلاني، لكنها مسودته التي يجري القلم عليها، وأخرى نُسبت في الفهارس إلى مجهولٍ، وقد يسَّر الله عز وجل الكشف عنها، وتوثيق نسبتها إلى هذا الشرح.

٣- أنَّ القدر الذي وقفت عليه من هذا الشرح: يبتدئ من أول مقدمة صحيح مسلمٍ، وينتهي في أواخر كتاب الحج، وهو متوافقٌ مع ما ذُكر في المصادر من أنَّ القسطلاني شرح نحو نصف صحيح مسلمٍ.

٤- وردت تسمية الشرح في أحد النسخ بـ«البدر المعلم»، وأما في المصادر فسُمِّي «منهاج الابتهاج» وَ «منهاج الديباج»، ولم يتحرَّر لي تقديم أحد هذه التسميات على غيرها.

٥- عُني القسطلاني في شرحه هذا بتبويبات الشراح على الصَّحيح، وبمطالعة النسخ والروايات المختلفة وإثبات الفروق بينها، وبالرجوع إلى طائفةٍ من شروح الصَّحيح التي تقدَّمته، كما عُني بترجمة الرواة ورجال الأسانيد، وبالإجابة عن

المواضع المشكلة والمنتقدة من الصحيح، إلى غير ذلك مما تقدَّم بيانه في منهجه.

٦- أنَّ هذا الشَّرح في غاية الأهمية؛ وذلك بالنظر إلى أمورٍ؛ منها: منزلة «صحيح مسلمٍ»، والقدر الذي وصلنا، وإلى تمكُّن شارحه ومنزلته بين شرَّاح السنَّة النبوية، وإلى كونه شرحًا مزجيًّا؛ ولا أعلم شرحًا مطبوعًا لصحيح مسلمٍ على الطريقة المزجيّة، وأنَّ القسطلاني شرع في كتابته عقِب فراغه من شرحه على البخاري.

وأمَّا أبرز التوصيات التي خرجتُ بها بعد إنجاز هذا البحث:

١- المسارعة إلى تحقيق هذا الشرح تحقيقًا علميًّا في ضوء القواعد العلمية المعتبرة، وطباعته طباعةً تليق به، مع الأخذ بما تقدَّمت الإشارة إليه: من العناية بحواشي النُّسخ، وضرورة التعامل مع الكتاب بحذرٍ بالغٍ؛ إذ كثيرٌ منه لم يبيّض بعد، وقد سُجل الكتاب –تحقيقًا ودراسةً– في عدَّة رسائل ماجستير في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم، بالمملكة العربية السعودية.

٢- إعداد الدراسات العلميَّة التي تتناول مختلف الجوانب الإسنادية والمتنية التي بحثها وأوردها العلامة القسطلاني في شرحه هذا، إذ يعدُّ هذا الشرح موردًا خصبًا للكثير من الدراسات العلمية، ما دام أنه لم يُطبع بعدُ.

٣- أوصي الباحثين بضرورة الفحص عن المخطوطات المنسوبة في الفهارس إلى (مجهولٍ)، ففيها مخبآتٌ من عيون التراث ونفائسه، وألا يركن الباحث إلى ظواهر الفهارس، فمع أهميتها لا تغني عن تتبع ما فيها وفحصه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين

ملحقٌ يتضمن نماذج النسخ الخطية

[١] أولًا: مفتتح نسخة جامعة ييل الأمريكية

خاتمة النسخة

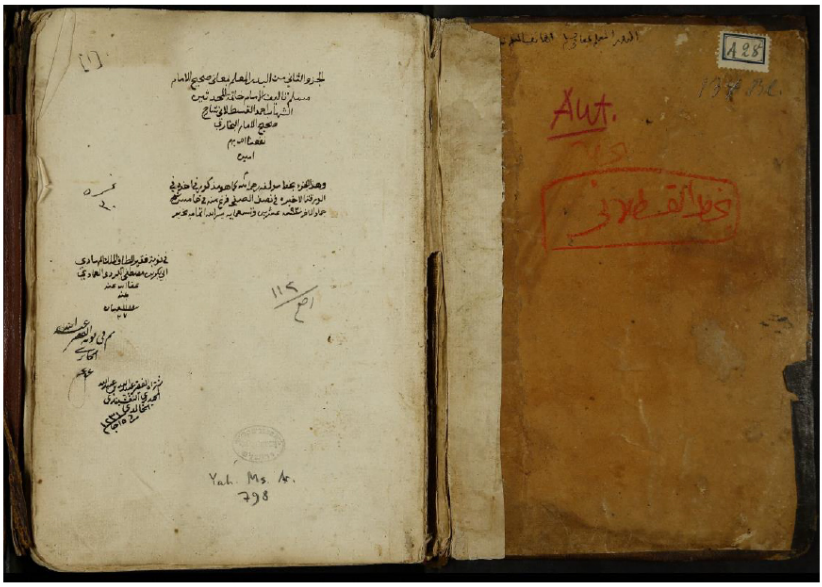

[٢] ثانيًا: ورقة العنوان من نسخة المكتبة الوطنية الإسرائيلية

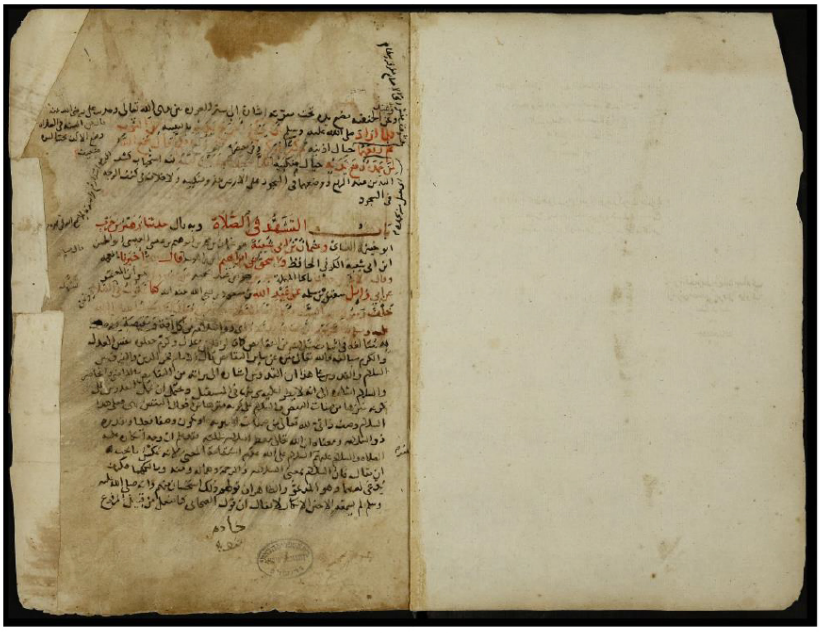

مفتتح النسخة

الجزء الثاني من شرح صحيح مسلم
للقسطلاني وهو بخط شارحه
رحمه الله تعالى

خاتمة النسخة

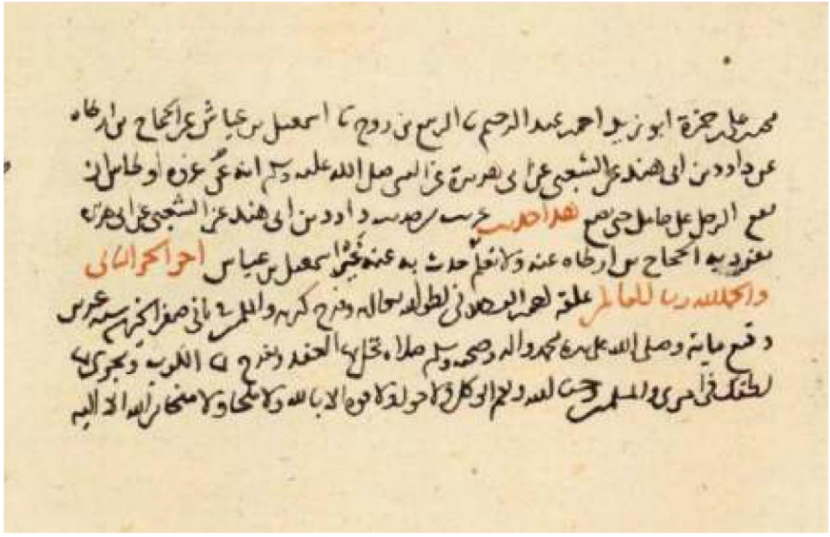

[٣] ثالثًا: نموذج خط القسطلاني المؤرخ عام (٩٢٠هـ)، زوَّدني به مشكورًا الشَّيخ د. محمد السريّع، شكر الله له وجزاه خيرًا

[٤] رابعًا: مفتتح نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

آخر النسخة

ثبت المصادر والمراجع

١. **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمَّد القسطلاني، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة السابعة (١٣٢٣هـ).

٢. **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري** (قطعة من كتاب المناقب)، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمَّد القسطلاني، المحقق: عبد الله السحيم، رسالة ماجستير، قسم فقه السنة ومصادرها بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام (١٤٣٥ – ١٤٣٦هـ).

٣. **الأعلام**، المؤلف: خير الدين بن محمود الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر (٢٠٠٢م).

٤. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الناشر: دار المعرفة بيروت.

٥. **تاج العروس من جواهر القاموس**، المؤلف: أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي، الملقّب بمرتضى، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٦. **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (٢٠٠٣م).

٧. **تاريخ التراث العربي** (علوم القرآن والحديث – التدوين التاريخي – الفقه – العقائد)، المؤلف: فؤاد سزكين، المترجم: محمود فهمي حجازي، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، الطبعة الأولى (١٤١١هـ).

٨. **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، المحقق: عبد الصـــمد شـــرف الدين، الناشـــر: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ).

٩. **تحقيق النصـــوص ونشـــرها**، المؤلف: عبد الســـلام هارون، الناشـــر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السابعة (١٤١٨هـ).

١٠. **الحطة في ذكر الصـــحاح الســـتة**، المؤلف: محمد صـــديق خان بن حســـن القِنَّوجي، الناشر: دار الكتب التعليمية، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

١١. **حلية البشـــر في تاريخ القرن الثالث عشـــر**، المؤلف: عبد الرزاق بن حســـن البيطار، الناشر: دار صادر، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ).

١٢. **الخطط التوفيقية**، المؤلف: علي باشـــا مبارك، الناشـــر: مطبعة بولاق، الطبعة الأولى.

١٣. **خلاصـــة الأثر في أعيان القرن الحادي عشـــر**، المؤلف: محمد أمين بن فضـــل الله المحبي، الناشر: دار صادر، الطبعة الأولى.

١٤. **ديوان الإســـــلام**، المؤلف: شمس الـدين محمـد بن عبـد الرحمن بن الغزي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١١هـ).

١٥. **ذيل لب اللباب في تحرير الأنســـاب**، المؤلف: شـــهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمَّـد العجمي الشـــــافعيّ الوفـائي، النـاشـــــر: مركز النعمـان للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى (١٤٣٢ هـ).

١٦. **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، المؤلف: محمد بن محمد بن عمر ابن مخلوف، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).

١٧. **شـــذرات الذهب في أخبار من ذهب**، المؤلف: عبد الحي بن أحمد الحنبلي المعروف بابن العماد، الناشر: دار ابن كثير، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

١٨. **شرح مختصر خليل**، المؤلف: عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).

١٩. **شرح موطأ الإمام مالك**، المؤلف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).

٢٠. **صلة الخلف بموصول السلف**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن سليمان الرُّوداني المكيّ، دار النشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

٢١. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار مكتبة الحياة.

٢٢. **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**، المؤلف: تقي الدين بن عبد القادر التميمي المصريّ الحنفيّ، المحقق: عبد الفتاح الحلو، الناشر: دار الرفاعي، الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ).

٢٣. **فهارس المخطوطات الأصلية المحفوظة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، فهرس الحديث النبوي الشريف وعلومه**، المؤلف: عمار سعيد تمالت، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤٤٥هـ).

٢٤. **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، المؤلف: محمَّد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية (١٩٨٢م).

٢٥. **قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر**، المؤلف: صالح بن محمد العَمْري المعروف بالفُلَّاني المالكي، الناشر: دار الشروق بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

٢٦. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، المؤلف: مصطفى بن عبد الله، الشهير بحاجي خليفة، المحقق: بشار عواد وزميله، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤٤٣هـ).

٢٧. **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، المؤلف: محمَّد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية (١٤٠١هـ).

٢٨. **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، المؤلف: نجم الدين محمد بن محمد الغزي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

٢٩. **اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية**، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمَّد القسطلاني، الناشر: دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ).

٣٠. **لوامع الأنوار في الأدعية والأذكار**، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمَّد القسطلاني، مخطوط، محفوظ في مكتبة المسجد النبوي برقم (٨٠,١١١).

٣١. **مجلة معهد المخطوطات العربية بجمهورية مصر**، المجلد الرابع، الجزء الثاني، للعام (١٩٥٨م)، مسترجع من قاعدة بيانات (دار المنظومة) / http://search.mandumah.com/Record/165272

٣٢. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ** (طبعة ٢)، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، الناشر: دار التأصيل، الطبعة الثالثة (١٤٤٢هـ).

٣٣. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ** (طبعة ٣)، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، الناشر: جمعية المكنز الإسلامية، الطبعة الأولى.

٣٤. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ** (مرجع أساسي)، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة البابي الحلبي.

٣٥. **معجم البلدان**، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية (١٩٩٥م).

٣٦. **معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم**، المؤلف: علي الرضا قرة بلوط وزميله، الناشر: دار العقبة بتركيا، الطبعة الأولى.

٣٧. **المعلم بفوائد مسلم**، المؤلف: أبو عبد الله محمَّد بن علي المازري المالكي، الناشر: الدار التونسية للنشر، الطبعة الثانية (١٩٨٨م).

٣٨. **منهاج المحدثين وسبيل طالبيه المحققين في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، الناشر: دار المنهاج القويم، الطبعة الأولى (١٤٤١هـ).

٣٩. **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، المؤلف: عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

٤٠. **هدية العارفين إلى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، المؤلف: إسماعيل بن محمَّد الباباني البغدادي، الناشر: وكالة المعارف، الطبعة الأولى.

References

1. ershad alsary lshrh shyh albkhary, alm'elf: abw al'ebas shhab aldyn ahmd bn mhmd alqstlany, alnashr: almtb'eh alkbra alamyryh, altb'eh: alsab'eh (1323h.(
2. ershad alsary lshrh shyh albkhary (qt'eh mn ktab almnaqb), alm'elf: abw al'ebas shhab aldyn ahmd bn mhmd alqstlany, almhqq: 'ebd allh alshym, rsalh majstyr, qsm fqh alsnh wmsadrha bklyh alhdyth alshryf waldrasat aleslamyh baljam'eh aleslamyh balmdynh almnwrh, al'eam (1435 – 1436h.(
3. ala'elam, alm'elf: khyr aldyn bn mhmwd alzrkly, alnashr: dar al'elm llmlayyn, altb'eh: alkhamsh 'eshr (2002m.(
4. albdr altal'e bmhasn mn b'ed alqrn alsab'e, alm'elf: mhmd bn 'ely bn mhmd alshwkany, alnashr: dar alm'erfh byrwt.
5. taj al'erws mn jwahr alqamws, alm'elf: abw alfyd mhmd bn mhmd bn 'ebd alrzaq alhsyny alzbydy, almlqb bmrtda, almhqq: mjmw'eh mn almhqqyn, alnashr: dar alhdayh.
6. tarykh aleslam wwfyat almshahyr wala'elam, alm'elf: shms aldyn abw 'ebd allh mhmd bn ahmd bn 'ethman bn qaymaz aldhby, almhqq: bshar 'ewad m'erwf, alnashr: dar alghrb aleslamy, altb'eh: alawla (2003m.(
7. tarykh altrath al'erby ('elwm alqran walhdyth - altdwyn altarykhy - alfqh - al'eqa'ed), alm'elf: f'ead szkyn, almtrjm: mhmwd fhmy hjazy, almhqq: 'erfh mstfa wzmylh, alnashr: jam'eh alemam mhmd bn s'ewd aleslamyh balryad, altb'eh:

alawla (1411h.(

8. thfh alashraf bm'erfh alatraf, alm'elf: jmal aldyn abw alhjaj ywsf bn 'ebd alrhmn almzy, almhqq: 'ebd alsmd shrf aldyn, alnashr: almktb aleslamy, waldar alqymh, altb'eh: althanyh (1403h.(
9. thqyq alnsws wnshrha, alm'elf: 'ebd alslam harwn, alnashr: mktbh alkhanjy balqahrh, altb'eh: alsab'eh (1418h.(
10. alhth fy dkr alshah alsth, alm'elf: mhmd sdyq khan bn hsn alqnẃjy, alnashr: dar alktb alt'elymyh, altb'eh: alawla (1405h.(
11. hlyh albshr fy tarykh alqrn althalth 'eshr, alm'elf: 'ebd alrzaq bn hsn albytar, almhqq: mhmd bhjh albytar, alnashr: dar sadr, altb'eh: althanyh (1413h.(
12. alkhtt altwfyqyh, alm'elf: 'ely basha mbark, alnashr: mtb'eh bwlaq, altb'eh: alawla.
13. khlash alathr fy a'eyan alqrn alhady 'eshr, alm'elf: mhmd amyn bn fdl allh almhby, alnashr: dar sadr, altb'eh: alawla.
14. dywan aleslam, alm'elf: shms aldyn mhmd bn 'ebd alrhmn bn alghzy, almhqq: syd ksrwy hsn, alnashr: dar alktb al'elmyh, altb'eh: alawla (1411h.(
15. dyl lb allbab fy thryr alansab, alm'elf: shhab aldyn ahmd bn ahmd bn mhmd́ al'ejmy alshaf'ey alwfa'ey, almhqq: shady al n'eman, alnashr: mrkz aln'eman llbhwth waldrasat, altb'eh: alawla (1432 h.(
16. shjrh alnwr alzkyh fy tbqat almalkyh, alm'elf: mhmd bn mhmd bn 'emr abn mkhlwf, almhqq: 'ebd almjyd khyaly, alnashr: dar alktb al'elmyh, altb'eh: alawla (1424h.(

17. shdrat aldhb fy akhbar mn dhb, alm'elf: 'ebd alhy bn ahmd alhnbly alm'erwf babn al'emad, almhqq: mhmwd alarna'ewt, alnashr: dar abn kthyr, altb'eh: alawla (1406h.(
18. shrh mkhtsr khlyl, alm'elf: 'ebd albaqy bn ywsf bn ahmd alzrqany almsry, almhqq: 'ebd alslam mhmd amyn, alnashr: dar alktb al'elmyh, altb'eh: alawla (1422h.(
19. shrh mwta alemam malk, alm'elf: mhmd bn 'ebd albaqy bn ywsf alzrqany almsry alazhry, almhqq: th 'ebd alr'ewf s'ed, alnashr: mktbh althqafh aldynyh balqahrh, altb'eh: alawla (1424h.(
20. slh alkhlf bmwswl alslf, alm'elf: shms aldyn abw 'ebd allh mhmd bn mhmd bn slyman alruwdany almky, almhqq: mhmd hjy, dar alnshr: dar alghrb aleslamy, altb'eh: alawla (1408h.(
21. aldw' allam'e lahl alqrn altas'e, alm'elf: shms aldyn abw alkhyr mhmd́ bn 'ebd alrhmn alskhawy, alnashr: dar mktbh alhyah .
22. altbqat alsnyh fy trajm alhnfyh, alm'elf: tqy aldyn bn 'ebd alqadr altmymy almsry alhnfy, almhqq: 'ebd alftah alhlw, alnashr: dar alrfa'ey, altb'eh: alawla (1390h.(
23. fhars almkhtwtat alaslyh almhfwzh fy mrkz almlk fysl llbhwth waldrasat aleslamyh, fhrs alhdyth alnbwy alshryf w'elwmh, alm'elf: 'emar s'eyd tmalt, alnashr: mrkz almlk fysl llbhwth waldrasat aleslamyh, altb'eh: alawla (1445h.(
24. fhrs alfhars walathbat wm'ejm alm'eajm walmshykhat walmslslat, alm'elf: mhmd́ 'ebd alhy bn 'ebd alkbyr alktany, almhqq: ehsan 'ebas, alnashr: dar alghrb aleslamy, altb'eh: althanyh (1982m.(

25. qtf althmr fy rf'e asanyd almsnfat fy alfnwn walathr, alm'elf: salh bn mhmd al'emry alm'erwf balfulany almalky, almhqq: 'eamr sbry, alnashr: dar alshrwq bmkh almkrmh, altb'eh: alawla (1405h.(
26. kshf alznwn 'en asamy alktb walfnwn, alm'elf: mstfa bn 'ebd allh, alshhyr bhajy khlyfh, almhqq: bshar 'ewad wzmylh, alnashr: m'essh alfrqan lltrath aleslamy, altb'eh: alawla (1443h.(
27. alkwakb aldrary fy shrh shyh albkhary, alm'elf: mhmd bn ywsf bn 'ely bn s'eyd, shms aldyn alkrmany, alnashr: dar ehya' altrath al'erby, altb'eh: althanyh (1401h.(
28. alkwakb alsa'erh ba'eyan alm'eh al'eashrh, alm'elf: njm aldyn mhmd bn mhmd alghzy, almhqq: khlyl almnswr, alnashr: dar alktb al'elmyh, altb'eh: alawla (1418h.(
29. allal'e alsnyh shrh almqdmh aljzryh, alm'elf: abw al'ebas shhab aldyn ahmd bn mhmd alqstlany, almhqq: 'ebd alrhym trhwny, alnashr: dar alhdyth balqahrh, altb'eh: alawla (1429h.(
30. lwam'e alanwar fy alad'eyh waladkar, alm'elf: abw al'ebas shhab aldyn ahmd bn mhmd alqstlany, mkhtwt, mhfwz fy mktbh almsjd alnbwy brqm (80.111.(
31. mjlh m'ehd almkhtwtat al'erbyh bjmhwryh msr, almjld alrab'e, aljz' althany, ll'eam (1958m), mstrj'e mn qa'edh byanat (dar almnzwmh) / http://search.mandumah.com/Record/165272
32. almsnd alshyh almkhtsr bnql al'edl 'en al'edl ela rswl allh ﷺ)tb'eh 2), alm'elf: mslm bn alhjaj abw alhsn alqshyry alnysabwry, almhqq: mjmw'eh mn almhqqyn, alnashr: dar

altasyl, altb'eh: althalthh (1442h.(

33. almsnd alshyh almkhtsr bnql al'edl 'en al'edl ela rswl allh ﷺ)tb'eh 3), alm'elf: mslm bn alhjaj abw alhsn alqshyry alnysabwry, almhqq: mjmw'eh mn almhqqyn, alnashr: jm'eyh almknz aleslamyh, altb'eh: alawla.
34. almsnd alshyh almkhtsr bnql al'edl 'en al'edl ela rswl allh ﷺ)mrj'e asasy), alm'elf: mslm bn alhjaj abw alhsn alqshyry alnysabwry, almhqq: mhmd f'ead 'ebd albaqy, alnashr: mtb'eh albaby alhlby.
35. m'ejm albldan, alm'elf: shhab aldyn abw 'ebd allh yaqwt bn 'ebd allh alrwmy alhmwy, alnashr: dar sadr, byrwt, altb'eh: althanyh (1995m.(
36. m'ejm tarykh altrath aleslamy fy mktbat al'ealm, alm'elf: 'ely alrda qrh blwt wzmylh, alnashr: dar al'eqbh btrkya, altb'eh: alawla.
37. alm'elm bfwa'ed mslm, alm'elf: abw 'ebd allh mhmd́ bn 'ely almazry almalky, almhqq: mhmd alshadly alnyfr, alnashr: aldar altwnsyh llnshr, altb'eh: althanyh (1988m.(
38. mnhaj almhdthyn wsbyl talbyh almhqqyn fy shrh shyh mslm bn alhjaj, alm'elf: abw zkrya mhyy aldyn yhya bn shrf alnwwy, almhqq: mazn alsrsawy, alnashr: dar almnhaj alqwym, altb'eh: alawla (1441h.(
39. alnwr alsafr 'en akhbar alqrn al'eashr, alm'elf: 'ebd alqadr bn shykh bn 'ebd allh al'eydrws, alnashr: dar alktb al'elmyh, altb'eh: alawla (1405h.(

40. hdyh al'earfyn ela asma' alm'elfyn wathar almsnfyn, alm'elf: esma'eyl bn mhmd albabany albghdady, alnashr: wkalh alm'earf, altb'eh: alawla.